BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الإصلاح العربي

مؤتمر إصلاح التعليم في مصر

8 – 10 ديسمبر 2004

ورقة العمل الرئيسية

مسودة للمناقشة

مقدمة

تجري حالياً مناقشات متنوعة ومتعددة في مصر وعلى جميع المستويات ويناقش فيها قضية إصلاح التعليم وذلك تلبية لحاجة ملحة لدى المواطن والأسرة المصرية والمسئولين المصريين إلا أن البعض يخشى أن تكون هذه المناقشات مجرد كلام أجوف لن تدخل مخرجاته إلى حيز التنفيذ.

ولذلك فإن منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية ومنذ بداية شهر مارس 2004 يعمل على ضرورة طرح كل قضايا الإصلاح على المستوى المصري والعربي، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بقضايا الإصلاح المصري التي تنبع من داخل المجتمع المصري نفسه، ويتم البحث عن حلول لها من بين المهتمين بقضايا التعليم. وانطلاقاً من هذا الهدف تم التخطيط لعقد مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر" الذي يلتقي فيه مجموعة من المهتمين والمهمومين بقضايا التعليم ومشاكله في مصر.

ولعل الحديث عن قضايا إصلاح التعليم في مصر يكتسب أهمية خاصة من خلال نقاط أساسية تتصل بوضع المجتمع المصري ضمن منظومة الدول النامية والمتقدمة. ويدعو المؤتمر إلى ضرورة مراجعة قضايا التعليم، والبدء الفعال في معالجتها بما يضيف إلى مسيرة الإصلاح، وذلك من منطلق النظر في كل جوانب ومخرجات التعليم في مصر حيث تمثل قضايا التعليم شاغلاً أساسياً ضمن منظومة الإصلاح حيث لا يمكن إغفال أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وما يتبع ذلك من إمكانية اللحاق بالتطورات السريعة التي يشهدها العالم في كافة المجالات وبصفة خاصة في مجالات المعرفة.

وتتركز المناقشات في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر" حول ثمانية محاور، يناقش فيها المجتمعون مفاهيم الإصلاح، بهدف الخروج برؤى واضحة عن المشكلات التي يواجهها نظام التعليم في المراحل المختلفة ووضع اقتراحات وآليات التنفيذ للتعامل مع هذه المشكلات، وتشتمل المحاور على: التعليم قبل المدرسي، والتعليم قبل الجامعي، والتعليم الجامعي، والبحث العلمي، وبرامج التدريب والتأهيل المهني، وتعليم الكبار ومحو الأمية، وهوية التعليم، وأخيراً دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي.

وسوف تتناول هذه المحاور أوضاع كل مرحلة أو قضية من قضايا التعليم بهدف تحديد الأسباب والدواعي الملحة للتطوير والإصلاح مع تحديد الأولويات التي يجب البدء بها في الإصلاح والتطوير، ووضع تصور لآليات التنفيذ التي يجب أن تستخدم لتحقيق الإصلاح في ظل إطار رؤية مستقبلية تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتاحة ومتطلبات سوق العمل من المهارات المختلفة مع ضرورة وضع ضمان جودة التعليم في الاعتبار، وكذلك إتاحة الفرصة للمشاركة المجتمعية الفعالة في مناقشة أسباب القصور، وتقديم الحلول الممكنة، وذلك على أساس أن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية سوف يساعد في تحقيق الأهداف، وكذلك مبدأ الجودة الشاملة في التعليم واستكمال البنية الأساسية للمعرفة، بالإضافة إلى أن المشاركة يمكن أن ينتج عنها محاولة تقديم استراتيجية واضحة ومنهج عمل، تنبع منه المبادرة بتوازن بين استقرار ننشده وتطوير نسعى إليه، للحاق بالمجتمعات المتقدمة، واضعين في الاعتبار أن التعليم هو السبيل الوحيد والأساسي لتغيير مستقبل مصر.

وينطلق مفهوم إصلاح التعليم في مصر من الإيمان العميق بأن التعليم ضرورة قومية، فهو بمثابة قاطرة التقدم التي توجه المجتمع إلى تحقيق أهدافه وأحلامه وأمانيه، مع اعتبار أهمية التأثير المتبادل بين التعليم والمجتمع، حيث إن العديد من مشكلات التعليم يرجع إلى مشكلات موجودة في المجتمع، ومن هذا المنظور تطرح أهداف إصلاح التعليم في إطار توضيح نقاط القوة ونقاط التحدي فيما يختص بعناصر العملية التعليمية وعلى جميع المستويات ومن بينها طرق التعليم والإدارة والبرامج والخطط التعليمية في إطار السياسة التربوية الشاملة وكل ما يتعلق بالمؤسسات التي تسهم في تكوين الفرد وتتشابك مع المؤسسات التعليمية في تشكيل ملامح الحاضر والمتجه نحو المستقبل والذي يوجه الطريق إلى التقدم العلمي والتطور الفكري وتشجيع الطاقات الإبداعية على الازدهار، من أجل مجاوزة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي، وحتى يمكن التصدي لمشكلات المجتمع وعوائق التقدم.

وحيث إن التقدم يرتبط بمدى الاهتمام بالبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا فلابد من تقويم الجهود التي تبذل في هذا المجال والسياسات والخطط سواء على المستوى القومي أو المؤسسي أو القطاعي، وكذلك ما يتوافر في مصر من القدرات البشرية وطرق التمويل والإمكانات البحثية الموجودة والتي يجب النظر إليها من أجل صياغة رؤية مستقبلية للبحث العلمي في مصر، ويتضمن ذلك عدداً من مقترحات التطوير والإصلاح بما يضمن رفع أداء مؤسسات البحث العلمي كي تساهم بدورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يكسب البلاد القدرة اللازمة لاكتساب الاحترام الدولي وصيانة الأمن القومي وبصفة خاصة ضرورة مشاركة القطاع الخاص.

ومما لا شك فيه أن حالة التعليم ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك حالة المعرفة ومقارنتها بالتفجر المعرفي والتقدم التكنولوجي والتغير في البنى المعرفية من البنية الأحادية إلى البنى المعرفية البينية التي تسود العالم الآن، وما يفرضه ذلك من تنافسية في سوق العمل، الأمر الذي يستوجب ضرورة إكساب الفرد مهارات جديدة تجعله قادراً على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية، وضرورة الالتفات إلى مفهوم التنمية المهنية وعلاقتها بالوضع الراهن في التعليم من حيث برامج التدريب والبعثات والمؤتمرات ومصادر التمويل، وعلاقة كل ذلك بالتعليم المستمر على أساس خريطة الاحتياجات الحقيقية في سوق العمل التي يسودها التغير المستمر مع التركيز على الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية.

كذلك من الضروري الالتفات إلى قضية الأمية وتعليم الكبار التي يصعب الحديث عنها بدون وجود قاعدة بيانات صادقة يمكن من خلالها أن تتم الجهود اللازمة لإصلاح الخلل القائم وهو الخلل الذي يؤدي إلى زيادة أعداد الأميين وذلك في إطار رؤية إصلاحية شاملة، والبحث عن الأسباب التي تسهم في هذه الزيادة، وذلك من حيث الآليات المطلوبة للإصلاح في مجال محو الأمية، وكيفية ربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات، وتشجيع المساهمات غير الحكومية في مجال محو الأمية، وتطوير المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية وبما يتلاءم مع الظروف الراهنة والاحتياجات الحياتية للأميين.

ولما كانت فلسفة التعليم في أي مجتمع تعتمد على إبراز هويته الوطنية وتمثيل العناصر الأساسية في ثقافته وتحديثها لكي تتسق مع منظومة الفكر العلمي وتحقيق دورها في تكوين الشخصية المصرية، فلذلك يجب مناقشة "هوية التعليم في

مصر"، من خلال دراسة أنواع التعليم المختلفة المتاحة في مصر دراسة تفصيلية بكل أنواعها المدنية والدينية والأجنبية والمصرية والخاصة والحكومية. وهو الأمر الذي يتطلب إصلاحاً هيكلياً يتمثل في ضرورة إعادة النظر في هوية التعليم في مصر، والعمل على تحقيق التكامل العضوي المطلوب لتحقيق الفوائد من التنوع الموجود مما يجعل منه منظومة متكاملة ذات مكونات أساسية في البناء المعرفي للشخصية المصرية وعلى جميع المستويات والمراحل التعليمية.

وتقدم محاور المؤتمر التي سنستعرضها بالتفصيل في الفصول التالية دراسة تحليلية لبعض القضايا، الهدف منها الاسترشاد بها في المناقشات من جميع المشتركين في المؤتمر، وذلك من أجل وضع إستراتيجية شاملة لإصلاح التعليم في مصر وفي كل جوانبه، وبهدف تحقيق ما يضمن إمكانية التعامل مع التحديات المعرفية التي يطرحها التقدم العلمي المعاصر، وطبيعة وسرعة الحركة في عصر يتسم بالتنافسية على جميع المستويات: العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

التعليم قبل المدرسي

التعليم قبل المدرسي

يتشكل الإنسان ليس فقط من سنوات الطفولة الأولى وإنما من مرحلة ما قبل الميلاد، حيث إن بناء أي فرد هو نتاج تراكمي لمجموعة من التأثيرات والخبرات السابقة أو المصاحبة التي يتعرض لها. ولعل الاهتمام بالطفولة الذي قد رصدته كافة المجتمعات بدءاً من بدايات القرن الماضي ووصولا إلى أن وصل إلى الاتفاقيات الدولية، وعلى المستوى المحلي تم إصدار وثيقتي عقد حماية الطفل الأول والثاني، وتتابعت الجهود المبذولة لتنمية إمكانات وقدرات الطفل المصري بما يواكب احتياجات ومتغيرات القرن الواحد والعشرين. وانطلاقاً مما تقدم كان لابد أن يبدأ الاهتمام بتكوين الطفل المصري بدءاً من مرحلة تكوين الأسرة إلى مراحل التعليم المختلفة.

ولما كان التعليم ليس هدفا قائما بذاته مستقلا عن المجتمع بل إنه يُعد بمثابة الأداة التنفيذية التي يعتمد عليها المجتمع في تشكيل هويته والحفاظ على مقومات حياته. فإن خبراء التعليم بهذا المعنى ليسوا صُناع فلسفة المجتمع، ولا هم أصحاب الكلمة الأخيرة في صياغة أهدافه، فكل ذلك موكول إلى اختيارات مجمل المواطنين كما تجسدها قيادتهم الشرعية المنتخبة ومن ثم فإن الإصلاح والتطوير يجب أن يبدأ من المواطنين الكبار الذين يسهمون في تحديد شكل المستقبل الذي يريدونه لوطنهم، ثم يأتي دور التعليم وخبرائه بعد ذلك. لذلك ينبغي أن يقتصر إصلاح وتطوير التعليم قبل المدرسي على فترة الالتحاق بدور الحضانة ومرحلة رياض الأطفال، بل يجب أن يبدأ الاهتمام منذ بداية اختيار شريك الحياة حيث إن بناء الفرد هو نتاج تراكمي لمجموعة من التأثيرات والخبرات السابقة أو اللاحقة التي يتعرض لها، فالكبار هم الذين يتخذون بداية قرارات تكوين الأسرة ثم يتخذون قرار الإنجاب، وتتوالى قراراتهم بشأن عدد الأطفال وتوفير أساليب الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية..، إلخ. والأهم من كل ذلك أنهم هم من يتخذون القرارات بشأن تشكيل سلوك أطفالهم على النحو الذي يرغبونه.

دواعي التطوير:

- غياب أهداف واضحة وعدم وجود ثقافة مشتركة للتربية والتنشئة الاجتماعية في مجتمعنا.
- قصور التمويل اللازم لمرحلة التعليم قبل المدرسي في ضوء أن الطفل في هذه المرحلة يُعد الاستثمار الحقيقي لتنمية المجتمع وتطوره.
- قصور الوعي بالمبادئ العلمية الأساسية لعلم الوراثة وخاصة تلك المتعلقة باختيار القرين، وبالأسس الفسيولوجية للوظائف الجنسية لدى الإناث والذكور وترك كل ذلك للمعلومات الشعبية التي يشوبها الكثير من التشوه فضلا عن تباينها من بيئة حضارية إلى بيئة ريفية..، إلخ. ومن فئة اجتماعية إلى أخرى.
- ضعف الوعي بالأسس التربوية السليمة والمتعلقة بمراحل نمو الطفل ومشكلاته.

- سيادة ثقافة الانصياع والطاعة والتلقين بشكل منسق، ابتداء من اختيار الزوج والزوجة إلى تنشئة الطفل من الميلاد حتى النضج وذلك سائد عبر كافة الوسائط والمؤسسات الاجتماعية والتربوية (الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، مؤسسات الإعلام المرئي منها وغير المرئي).
- سيادة ثقافة احترام التسلط والعنف بكافة صوره باعتباره التعبير الأساسي عن القوة، المكانة الاجتماعية، النفوذ، وكذا انعدام ثقافة التسامح والاحتجاب المدني كبديل للعنف، وذلك أيضا بشكل منسق عبر كافة المؤسسات الاجتماعية والتربوية.
- سيادة ثقافة الخرافة في عديد من جوانب الحياة فيما يتعلق بتربية الأطفال وتنشئتهم في الأسرة المصرية وأجهزة الإعلام.
- عدم وجود رصد أو حصر واقعي لدور الحضانة بحيث تتناسب مع احتياجات المرأة العاملة في دور ما ترأى على المجتمع المصري من عوامل التحديث خاصة فيما يتعلق بضعف دور الأسرة الممتدة، وانتشار ظاهرة عمل المرأة بين الجدات.
- تدني نسبة الملتحقين برياض الأطفال بالرغم من زيادة الطلب الاجتماعي عليها.
- قصور أعداد المعلمين المؤهلين علميا وتربويا لمرحلة ما قبل المدرسة.
- ارتفاع كثافة الفصول بفصول الحضانة ورياض الأطفال ومدارسها.

آليات التطوير:

- الدعوة إلى إدارة حوار سياسي على أعلى مستوى لتحقيق الحد الممكن من الاتفاق حول الخصائص المطلوب توافرها في المواطن المصري للتعايش مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية خلال نصف القرن القادم.
- تعميم الكشف الطبي الإجباري قبل الزواج وضمان معرفة الطرفين بنتيجته.
- نشر مفهوم التربية الوالدية عبر كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة أجهزة الإعلام عن طريق إعداد دورات تدريبية للعاملين في مجال إعلام الطفل.
- اعتماد العلم مصدرا وحيدا فيما يتعلق بكافة أوجه القصور في تنشئة طفل ما قبل المدرسة.
- مراجعة الشروط والمواصفات الموضوعة للحضانات ومدارس وفصول رياض الأطفال.
- مراجعة مستوى تأهيل الكفاءات البشرية التي تتعامل مع الأطفال في الحضانات، ورياض الأطفال.
- التوعية باتفاقيات حقوق الطفل.
- إدماج مرحلة رياض الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي.
- عدم قصر الالتحاق بكليات رياض الأطفال على الإناث فقط.
- إدخال نظام المعلمة المساعدة بكليات رياض الأطفال من خلال دراسة لمدة عامين لمساعدة المعلمة داخل الفصل.

- إتاحة الفرصة لخريجي كليات الآداب شعب اللغات وعلم النفس والاجتماع للالتحاق ببرامج تحويلية بكليات رياض الأطفال.
- إعطاء التسهيلات الإجرائية اللازمة لضمان مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إنشاء المزيد من رياض الأطفال.
- تفعيل قانون إلزام المؤسسات الصناعية والتجارية وأجهزة الدولة بإنشاء دور الحضانة للعاملات بها.

الرؤية المستقبلية والسياسات:

- إعادة تشكيل أولويات التمويل والتنمية البشرية.
- اعتماد التمويل اللازم لمرحلة التعليم قبل المدرسي بما أن الطفل في هذه المرحلة يعد الاستثمار الحقيقي لتنمية المجتمع، ولتحقيق النسب النشودة للالتحاق.
- إعطاء الأولوية لتعيين العدد اللازم من معلمي رياض الأطفال لتحقيق التوسع المطلوب.
- إعداد الكوادر والمعلمين ذوي الكفاءة والخبرة.
- تحديد الأهداف التعليمية لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة بحيث تتناسب مع الأهداف العالمية لتنمية الطفل وتتسم بمرونة التطبيق للتتوافق مع الاحتياجات المحلية.
- ضم مرحلة رياض الأطفال ضمن التعليم الأساسي.
- إعادة النظر في كليات رياض الأطفال وشعب رياض الأطفال بكليات التربية والتربية النوعية من حيث المناهج والتدريب.
- إدخال نظام المعلمة المساعدة بكليات التربية والمعاهد من خلال دراسة لمدة عامين بحيث تتواجد مع المعلمة داخل الفصل للمشاركة في رعاية الطفل.
- إتاحة الفرصة لخريجي كليات الآداب شعب اللغات والتخصصات المرتبطة كعلم النفس والاجتماع للالتحاق ببرامج تحويلية بكليات رياض الأطفال.
- عدم قصر الالتحاق بكليات رياض الاطفال على الإناث فقط حيث إن "التربية علم" ولا ترتبط بغريزة الأمومة أو الأبوة.
- إعطاء التسهيلات الإجرائية اللازمة التي تضمن المشاركة المجتمعية الفعالة في إنشاء المزيد من رياض الأطفال لزيادة نسب الالتحاق (من خلال التبرعات أو الأسهم التعاونية) وكذلك المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم برياض الأطفال.

إصلاح التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية

(التعليم ما قبل الجامعي)

إصلاح التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية

(التعليم ما قبل الجامعي)

مقدمة:

تحتل قضية التعليم شاغلاً أساسيا داخل قضايا الإصلاح الاجتماعي، كما لا يغفل أحد أنها قضية جوهرية لإحداث التنمية المستدامة لأي مجتمع وتحقيق التقدم والرفاهية المنشودة. علاوة على ذلك فإن المشاركة المجتمعية في كافة قضايا الإصلاح أمر حتمي لابد منه، فمن ناحية يرى المجتمع المدني أن قضايا الإصلاح نهج أساسي يجب تبنيه، لاستكمال دوره وتوسيع قاعدة مشاركته، ومن ناحية أخرى ترى الحكومة أنه لا مناص من وجود دور فاعل للمجتمع المدني في إدارة شئون المجتمع جنبا إلى جنب مع كل من الحكومة والقطاع الخاص.

ملامح مشروع مقترح لإصلاح التعليم:

يجب أن يركز مشروع إصلاح السياسات الاجتماعية على أهمية دور التعليم، خاصة بالنظر إلى التحديات المعرفية التي يطرحها التقدم العلمي المعاصر وطبيعة وسرعة الحركة في عصر تتشابك فيه كافة أوجه الحياة في التعليم والعمل والإنتاج والاتصال والترفيه والثقافة.. إلا أنه بتوافر كافة المعلومات حول سبل تطوير التعليم، والدراسات التي طرحت أفكاراً مختلفة ومتعددة عبر السنين، وكذلك رؤية خبرات الأمم الأخرى التي قامت بها نهضة تعليمية نقلتها من موقع إلى آخر.. يبقى دائما أن أمامنا أن نقوم باختيارات قد تكون أحياناً صعبة ولكنها تقدم استراتيجية واضحة ومنهج عمل، تنبع منه المبادرة بتوازن بين استقرار ننشده وتطوير نسعى إليه، واضعين في الاعتبار أن التعليم هو السبيل الوحيد والأساس لتغيير مستقبل مصر، إذ إنه الكفيل بتغيير كافة أوجه الحياة فيها، بما في ذلك سلوك المواطنين.

ولذا يجب أن تعتمد السياسة التعليمية علي عدد من الأسس والمقومات من أهمها:

- إن التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدءان من المولد وحتى نهاية الحياة إلا أن التعليم النظامي يمثل جانباً رئيسياً لأنه يمثل أهم حلقات التعليم المستمر ويلعب الدور الرئيسي في إكساب الفرد مهارات الاتصال ومعرفة اللغة والرياضيات والفنون والحاسب الآلي والقدرة على الحصول على المعلومة والتعلم الذاتي في المستقبل، والسلوكيات المتصلة بكل ذلك.
- إن تطوير التعليم في المجتمع المصري لا ينبغي أن ينعزل بأي شكل عما يحدث في العالم من حولنا، ويجب أن يتوافر له قدر كبير من النظرة المستقبلية، وأن تكون له انعكاسات على التعليم العالي والجامعي سواء في نظام الدراسة أو تطوير وربط المناهج بالمجتمع المحلي والدولي.

- إن المدرسة هي وحدة التعليم الأساسية، والمعلم هو خليتها الحية، وإدارتها هي جهازها العصبي، وأي تطوير لابد وأن يعتمد على إعداد المعلم، حيث إنه هو صانع التطوير الأول، وهو وسيلته. ولابد من إعادة النظر في أحواله الاجتماعية والمادية والعمل على رفع مكانته الأدبية في المجتمع.

أ- محاور التطوير المقترح

استناداً إلى الأسس والمقومات المذكورة آنفاً، فإن مشروع الإصلاح يجب أن يطرح ثلاثة محاور رئيسية للتطوير بهدف أن تكون هذه المحاور المختارة وسيلة لممارسة التطـــوير بصورته الأشمل ومدخلاً يمكن من خلاله مناقشة الموضوعات المتصلة بها التوسع في جوانب التطوير في إطار سياسة عامة واضحة ومحددة.

- وتتلخص هذه المحاور الثلاثة الرئيسية في التوجه نحو:

- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.
- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى التعليم.
- استكمال البنية الأساسية للمعرفة.

المحور الأول : توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية:

إن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية محور هام، وقاعدة حيوية لممارسة الديمقراطية في التعليم كأسلوب حياة في المجتمع المصري ويشمل ذلك المحور توجهين أساسيين:

أ. التوجه نحو اللامركزية.

ب. دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم.

أ. التوجه نحو اللامركزية:

إن التوجه نحو اللامركزية في إدارة العملية التعليمية ينشأ من رؤية متكاملة والاستفادة بخبرات أنظمة إدارة التعليم في مصر والعالم. وأن الاتساع والانتشار الجغرافي، وتزايد أعداد المدارس والتلاميذ والأعداد الكبيرة من المعلمين يجعل اختيار هذه الاستراتيجية أكثر إلحاحا.

ـــ إيجابيات التحول نحو اللامركزية في إدارة التعليم:

- إن هذا التوجه، سيعطي الفرصة والوقت للوزارة المسئولة نحو التخطيط الاستراتيجي، والمراقبة والمساءلة لمقـــدمي الخدمة بدلاً من الانغماس شبه اليومي في حل المشاكل الفرعية، وكذلك وضع معايير التقييم على مستوى الإدارة

أو على مستوى المنتج النهائي لعملية التعليم وتوزيع الموازنات بناءً على معايير جديدة تكون المنافسة بين المحافظات عاملاً مؤثراً فيها.

- إن التوجه التدريجي نحو اللامركزية هدفه إدارة أفضل، وكفاءة أشمل، ويتيح الفرصة أمام مساحة أكبر من العاملين في قطاع التعليم للمشاركة والإبداع والابتكار.
- إن هذا التوجه سيتيح قاعدة أكبر للمشاركة من خلال تنمية قدرات القيادات المحلية ليس فقط في التعليم، ولكن في كافة أنشطة الدولة من القيادات الجديدة.
- إن هذا التوجه، إذا أخذ بالعلم والموضوعية، لابد وأن يزيد من كفاءة إدارة الوحدات التعليمية، ويتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بل يعطي الفرصة لزيادة هذه الموارد بأنماط جديدة.

ـــ تحديات أمام التحول نحو اللامركزية:

وقد ينشأ تخوف كبير من ثلاثة عوامل تمثل تحدياً لهذا التوجه لابد من مواجهته وهى:

- احتمال وجود ضغوط في المحليات نحو إرضاء المجتمع أو الوساطة أو تحقيق مكاسب شخصية على حساب العملية التعليمية (أمر يحتاج للقياس).
- عدم كفاءة السلطات المحلية أو الكوادر البشرية المؤهلة واعتمادها لمدد طويلة على السلطة المركزية.
- الخوف من تحكم الأقليات المنظمة في الأغلبية غير الكفء أو السلبية في المحافظات، وكلها أمور تحتاج إلى تأكيد ودراسة لتجنب سلبيات محتملة قياساً لإيجابيات تأكدت في مجتمعات أخرى نجحت فيها هذه السياسات.

ـــ مبادئ عامة لتحقيق اللامركزية:

أخذاً بمبدأ أن التطوير في التعليم عملية متدرجة، فإن توجه تجريب اللامركزية في إحدى المحافظات أوعدد منها أو بعض مديريات التعليم (واحدة أو أكثر) أو في مجموعة من المدارس (التجريبية مثلاً) علي مستوى الجمهورية من خلال التشاور بين الوزارة والمحافظة والمجتمع. وتتحدد الأدوار لضمان إنجاح التجربة، ويستفاد من حصاد الدراسات والبرنامج التنفيذي الذي بدأ تطبيقه في محافظة الإسكندرية في إطار المبادئ التالية:

- يتحرك العمل في اللامركزية في إطار السياسة العامة للدولة.
- التدرج في التنفيذ والتجريب المحدد قبل التعميم، والاختيار الواعي للمشاركين في الإدارة والإشراف.
- هذا التوجه لا يعني إلغاء دور الوزارة المركزية المسئولة قومياً عن تطوير التعليم وتنمية موارده، بل يعبئ قدراتها على التخطيط والتنظيم والمساندة ثم المساءلة والرقابة.
- قبول التقييم المحايد بشكل دوري للاطمئنان على تحقيق أهداف التوجه.
- أهمية وجود قيادات تمتلك قدرات إدارية فعالة ورؤى مستقبلية واضحة، وإعدادها بالصورة المناسبة.
- إمكانية التوسع في اللامركزية والمشاركة المجتمعية من خلال مفهومين:

أ- أن تفويض السلطة يتم لمن هو أكفأ أو على نفس درجة الكفاءة على الأقل.

ب- أن يراعى درجة نمو المجتمع المحلى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ـــ الأبعاد المقترحة للامركزية:

- **مناهج الدراسة :**

أن يكون هناك منهج قومي يمثل وحدة المناهج الأساسية التي تقدم للطالب في كل مرحلة يلتزم بدراسته جميع الطلاب المصريين، ويجوز أن تضع الوزارة أكثر من منهج قومي واحد للسنة الدراسية بحيث تكون البدائل متصاعدة من حيث المستوى. ويجوز الأخذ بأي من هذه البدائل للوحدة اللامركزية أو المدرسة بناءً على درجة اعتمادها وتقييم أدائها التعليمي، على أن ينعكس ذلك بالفائدة على طلابها من حيث التقييم والانتقال إلى المراحل التعليمية التالية وينعكس على المدرسة من حيث اعتماد موازنة أفضل لها تعود بالفائدة على مدرسيها وإدارتها. كذلك يجوز وضع واقتراح جزء من المناهج على مستوى المديرية التعليمية (المحافظة) من خبراء محليين ويجوز الاستعانة بخبراء من خارج الوحدة، لكن لا يجاز التدريس إلا بعد اعتماد هذه المناهج من الوزارة.

ونقترح أن تترك نسبة صغيرة من المنهج للمدرسة التي تعتبر الوحدة الأساسية في العملية التعليمية، وقد تكون هذه النسبة في صورة أنشطة إضافية أو إثرائية أو علاجية يضعها المعلمون في المدرسة وقد تختلف من صف لآخر بحسب مستويات الأداء والفـــروق الفردية، على أن يتم الاتفاق عليها في المدرسة، ويجوز اعتبار الانتظام في المدرسة جزءاً من التقييم.

- **الكتاب المدرسي:**

هناك تفكير لهذا التوجه في تأليف كتب المنهج القومي مركزياً، ويجوز أن يكون هناك أكثر من كتاب يحقق أهداف المنهج القومي ويترك للوحدة اللامركزية أو المدرسة الاختيار من بينها. وفي كل الحالات يجب توفير الكتاب المرجعي على أقراص مدمجة للراغبين في استخدامها، كما يتم تخزين صورة من كتاب العمل على أجهزة الكمبيوتر.

- **الإدارة والتنظيم:**

إن إدارة العملية التعليمية قد تكون على نفس قدر أهمية التعليم ذاته، ولابد عند الانتقال إلى شكل جديد من الإدارة فتح الباب أمام الأفكار الجديدة والمبتكرة بجانب الالتزام بأساسيات الإدارة الحديثة من حيث الكفاءة والقدرة، مع المحاسبة والمساءلة وقياس النتائج.

- **المعلمون والعاملون:**

إن أحد الأهداف الرئيسية في الانتقال نحو مشاركة مجتمعية بأسلوب لا مركزي هو إمكانية تقييم أداء المعلمين والعاملين بشكل أفضل، على أن يكون ذلك عائداً على المتميزين منهم مباشرة بالفائدة الأدبية والمادية بدلاً من توزيع المكافآت بشكل عام على الجميع بغض النظر عن مستوى أدائهم أو نتيجة عملهم.

ولابد أن يشمل النظام أسلوب التعيين، وسلطات النقل الداخلية، وحرية زيادة المكافآت، والترقية ومنح الإجازات والإعارات في ضوء المعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم وكذلك الترشيح للبعثات الداخلية والخارجية، والتدريب الدوري

التمويل:

إن مجانية التعليم حق مكفول لكل مصري، ولتحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية يمكن أن يتم توفير تمويل إضافي بمشاركة فعالة من المجتمع بكافة أطرافه، لأن فوائده تعم على كل مؤسساته أيضا. ولعل الأخذ بالأسلوب اللامركزي يتيح وضوح رؤية أكثر لموازنات التعليم في المحافظات المختلفة، والتي يجب أن تترجم بموازنات على مستوى المدرسة كوحدة أساسية للتعليم.

وقد يكون هناك فرصة لأن تقوم الإدارة اللامركزية ووحداتها المتفرعة عنها بتوفير جزء من التمويل عن طريق إنشاء صندوق محلي لدعم التعليم تكون موارده من تبرعات أو مبيعات لمنتجات من قطاعات التعليم الفني أو لمواد تعليمية تنتجها الوحدة أو موارد أخرى محلية. كذلك فإننا نشجع (الوقف) لصالح التعليم كما كان موجوداً من قبل.

إن كل هذه الأفكار مطروحة للبحث وتحتاج من الجميع إبداء الرأي والأخذ بنتائج تجارب أخرى في بلاد العالم المتقدم.

ب. دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم:

إن المشاركة المجتمعية تتطلب زيادة فاعلية المجتمع المدني، بمؤسساته المختلفة التي تشمل القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح والأسر والأفراد. كما تشير المشاركة لنماذج ناجحة مطلوب توثيقها وطرحها للمعرفة والتقييم والتخطيط لمحاكاتها والتوسع في تطبيقها ونعني بها، "مشروع مبارك – كول للتعليم الفني"، "مشروع تبنى مدرسة"، "مشروع من المدرســـة إلى سوق العمل"، والمشروعات الخاصة بالطفولة المبكرة.

إننا ندعو لقدر أكبر من المشاركة من الجمعيات الأهلية في جوانب التغذية المدرسية والمساندة لمحدودي الدخل والنشاطات الطلابية المرتبطة بالبيئة المحيطة بالمدرسة، وتقديم المنح الدراسية وكذلك دعم التوسع في تخصص بعض هذه الجمعيات لإنشاء وإدارة المدارس غير الهادفة للربح والتي يتحمل التلميذ فيها تكلفة تعليمه فقط مع إعادة الاستثمار في التعليم.

إن المشاركة بين القطاع الخاص والدولة في التعليم أصبحت أمراً واجباً، ويدعو التوجه بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص وقد يكون التعليم هو المجال الثري لتنمية هذا التوجه. إن القطاع الخاص مدعو للإسهام في إنشاء مراكز التميز في التعليم، والاستثمار في بناء المدارس والتعاون في مجال التعليم الفني بقبول المتدربين والتعاون مع الوزارة على غرار مشروع مبارك – كول. وإننا ندعو المجتمع المدني، والأسر والأفراد لمشاركة أكثر فاعلية في مجالس إدارة المدارس ومجالس التعليم المقترحة في المحليات.

أهمية الموضوع وأولويته:

إن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية على مستوى التعليم قبل الجامعي والعالي محور هام، وقاعدة حيوية للممارسة الديمقراطية في التعليم كأسلوب حياة في المجتمع المصري. كما نصت الورقة على أن هذا المحور يشمل توجهين أساسيين هما: التوجه نحو اللامركزية وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم.

فمن مزايا التوجه نحو اللامركزية وإتاحة دور أكبر للمجتمع المدني في التعليم الآتي:

1. إتاحة الفرص للوزارات المسئولة للتركيز على مهام التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، وتحفيز الجهات المحلية على القيام بالدور المنوط بها من خلال تنمية قدراتها ومكافأة المتميزين بشكل مباشر مما يزيد من إنتاجيتهم.
2. إتاحة مساحة من الحرية للسلطات المحلية للتعاون مع مجتمعها المدني المحلي والاستفادة من خبراته وإمكاناته.
3. مساندة التوجه نحو مجتمع المعرفة من خلال التأكيد على الإبداع والابتكار والخصوصية الفردية والاستجابة لاحتياجات المجتمع، خصوصا وأن مجتمع المعرفة بطبيعته يعتمد على مشاركة كافة الأفراد في الحصول على المعرفة، واستخدامها وتطبيقها.
4. مساندة الدولة لتحقيق مبدأ الجودة الشاملة للخدمة التعليمية، والذي يتطلب إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة عن الوزارات المعنية ومقدمي الخدمة يشارك فيها المجتمع المدني والأفراد.
5. تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية والتي تعد في حد ذاتها هدفا للتنمية البشرية وليست فقط وسيلة لتحسين العملية التعليمية.

– مفهوم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم:

المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يبذلها المواطنون بجميع فئاتهم في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية. ويتحقق من المشاركة استيفاء احتياجات المواطنين من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى.

اللامركزية:

إن مفهوم مستويات اللامركزية يمكن تلخيصه في الآتي:

- سلطة مركزية تتمسك باتخاذ القرار في كل المجالات ويكون للوحدات التابعة حق التنفيذ فقط دون صلاحيات التخطيط أو التعديل أو التغيير.
- سلطة مركزية تتمسك بكافة السلطات ولكنها تفوض للوحدات بعض هذه السلطات بما فيها التغيير والتعديل والتي من حقها أن تحجبها عنهم وقتما شاءت.

- أما اللامركزية فهي تكليف وحدات تتبع السلطة المركزية بجزء من مسئوليات هذه السلطة، واعتبار الوحدة مسئولة مسئولية كاملة عن تخطيط وتنفيذ هذه المسئوليات وعن مخرجات التنفيذ في ظل رؤية عامة وأهداف متفق عليها تعد مرجعا للمتابعة والمساءلة. وهذا المفهوم، يشمل أيضا تفويض السلطة إلى مشاركين من المجتمع المدني والأفراد المعنيين.

- التجارب العالمية:

- هناك أنماط عديدة لتطبيق اللامركزية والمشاركة المجتمعية في التعليم في أنحاء العالم. ولكن الخبراء درجوا على تقسيم اللامركزية والمشاركة المجتمعية تحت الأنماط الثلاثة التالية:

- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على التفويض لأصحاب الخبرة المهنية:

هذا النمط من اللامركزية يفوض سلطة إدارة العملية التعليمية من المهنيين على المستوى المركزي إلى المهنيين على المستوى الأقل مركزية. ويميز هذا النمط أن نوع المشاركة المجتمعية المتوقعة من المجتمع ليست في الحكم أو إدارة المؤسسة التعليمية، بل في مساندته لما قرره المهنيون منفردين.

- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على مشاركة فئات المجتمع:

في هذا النمط يكون لأعضاء المجتمع أو من يمثلهم السلطة النهائية للقرار فيما يخص كافة جوانب العملية التعليمية حتى فيما يخص تعيين المعلمين وتحديد المناهج.

- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على آليات السوق:

يتطلب هذا النمط حرية للمجتمعات في تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقا لمتطلبات السوق وآلياته. وفي هذه الحالة، تقدم هذه المؤسسات أنواعا مختلفة من التعليم (تنوع في المناهج وطرق التدريس ومؤهلات المعلمين أو أعضاء هيئة التدريس)، ويتوفر لأفراد المجتمع إمكانية الاختيار بين هذه الأنواع وفقا لاحتياجاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا النمط يتطلب قدرا من المرونة كي تتحقق الاستجابة الواقعية والسريعة بين عرض الخدمة التعليمية والطلب عليها. وفي جميع الحالات، تتطلب هذه الأنماط تطبيق سياسة لاعتماد وضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها في ظل رسالتها المعلنة.

- الوضع الراهن في مصر:

إن توصيف الوضع الراهن يتضمن التجارب القائمة والإيجابيات والإنجازات التي تم تحقيقها في مجال المشاركة المجتمعية واللامركزية، والسلبيات والتحديات التي ينبغي، مواجهتها.

- **و تتمثل عناصر المشاركة المجتمعية في التعليم في مصر في:**

أ. الأحزاب السياسية

ب. النقابات المهنية، الاتحادات الطلابية، ونوادي المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس

ج. الجمعيات الأهلية منفردة أو من خلال شراكاتها مع جهات حكومية أو دولية

د. القطاع الخاص

هـ. المجالس المحلية المنتخبة

و. القيادات المحلية الطبيعية (رؤوس العائلات، قيادات العشائر، شيوخ القبائل)

- **أن أهم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية وضعف مخرجاتها في مصر هي:**

أ. انخفاض قيمة المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها

ب. التخوف من المشاركة وما تتبعه من مساءلة

ج. عدم نضوج مفهوم القيمة الإيجابية للمشاركة والتطوع في الثقافة العامة

د. عزوف الكثيرين عن العمل التطوعي وانشغالهم بالبحث عن فرص عمل ذات عائد اقتصادي مباشر.

هـ. وجود خبرات سلبية في التعامل مع بعض أجهزة الدولة

و. عدم جدية بعض المشروعات أو وضوح نتائجها النهائية

ز. نقص المعرفة عن كيفية المشاركة المجتمعية

- **توجد مشاريع استرشادية ممتازة وناجحة في تطبيق مفهوم اللامركزية والمشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي والعالي، مثل:**

أ. تجربة مدارس التطوير في الإسكندرية والتي تضافرت من خلالها جهود المحافظة مع قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم لتطوير عدد من المدارس شكلا ومضمونا بحيث تعكس النظم التربوية الحديثة ويستفيد منها أبناء المناطق المحرومة، مع وضوح دور للتجربة الناشئة لمجالس الأمناء فيها.

ب. مشروع تحسين التعليم والذي يشرف عليه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ويتولى إنشاء وإدارة عدد من المدارس في 15 محافظة بمزيد من الحرية في الإدارة وتوجه أعمق نحو المشاركة المجتمعية.

ج. مدارس المجتمع التي أنشئت بالجهود الذاتية للأهالي في المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف. وتتمتع المدارس بدرجة من الاستقلالية في التخطيط والإدارة وتعيين المعلمين والتمويل ودور هام لمجالس أولياء الأمور.

د. مدارس الفصل الواحد اللانمطية في عدد من المحافظات والتي تتمتع باللامركزية في تخطيط المناهج وتوزيع اليوم الدراسي وتجمع بين التعليم الأكاديمي والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم.

هـ. مشروع تبنى مدرسة، ومشروع التعليم الثنائي مثل مبارك/ كول واعتمادهما على فكر المشاركة المجتمعية.

و. جهود القطاع الخاص في إقامة وإدارة مدارس على درجة عالية من الجودة لغير القادرين، مثل تجربة سيكم.

5. السياسات المقترحة:

يجب تحقيق اللامركزية بالتعليم قبل الجامعي في المجالات الآتية:

لامركزية مناهج الدراسة

تنقسم المناهج الدراسية إلى عدة أجزاء تعكس الهوية القومية والبيئة المحلية وابتكار وإبداع المدرس واحتياجات التلاميذ وقدراتهم، وذلك من خلال:

1. منهج قومي يلتزم بدراسته جميع الطلبة، وهو المنهج الذي يمثل الأساسيات المشتركة التي يجب أن تجمع بين المصريين، وذلك حفاظا على النسيج الوطني ودعم الهوية وضمان السلام الاجتماعي.
2. منهج إقليمي أو محلي يتم وضعه بواسطة الخبراء المحليين على مستوى كل مديرية تعليمية (المحافظة) في ضوء توجهات المنهج القومي. ويمكن الاستعانة بأساتذة الجامعات الإقليمية الموجودة بالفعل في نطاق كل محافظة وخبراء التربية لوضع وحدات دراسية تعكس ظروف البيئة المحلية وتخدم المجتمع المحلي.
3. منهج مدرسي يتم وضعه داخل المدرسة من قبل معلمي المواد الدراسية المختلفة. وهو يعتمد على الأنشطة الإثرائية أو العلاجية تبعا لظروف كل مدرسة، وبما يتفق مع المستوى العلمي والثقافي لطلبة هذه المدرسة، أخذا في الاعتبار أيضا الفروق الفردية بين التلاميذ.

ولتحقيق هذه السياسة يجب الأخذ بالإجراءات التالية:

- ربط الوزن النسبي للمشاركة اللامركزية في وضع المناهج على مستوى المحافظة أو المديرية أو المدرسة بنوعية المنهج والإمكانيات المالية المتاحة وكفاءة المدرسة.
- تدريب الكوادر المحلية على نطاق المديريات والمدارس من خلال وحدات التدريب والمكاتب الفنية على تطوير المواد التعليمية وكيفية الاستعانة بما يتوافر في البيئة المحلية من معينات ووسائل تعليمية.
- إنشاء وحدة تابعة لمركز تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم لمراجعة واعتماد المناهج المحلية.
- تأكيد الدور الحيوي للإبداع واستخدام التكنولوجيا، واعتباره محورا أساسيا للمناهج.

أ. لامركزية الكتاب المدرسي:

تكلف وزارة التربية والتعليم دور النشر المختلفة بتأليف عدد من الكتب المدرسية والأنشطة الموازية أو كتب التدريبات التي تعبر عن محتوى المنهج القومي على الأقل. وتعتمد لجنة من المتخصصين والوزارة هذه المؤلفات لإتاحتها للتلاميذ. ويترك للسلطات اللامركزية سواء على مستوى المحافظة أو المديرية أو حتى المدرسة – في حالة تفوقها – الاختيار من بين المؤلفات المتاحة لسنة دراسية معينة. ونظرا لأهمية وحساسية هذا التصور فيمكن تطبيقه تدريجيا من خلال مشاريع استرشادية في عدد من المحافظات. وتضمن لامركزية الكتاب المدرسي استيفاء مخرجات التعلم المنشودة على المستوى القومي والمحلي والمدرسي واستيفاء احتياجات الطلبة وظروفهم البيئية.

ب. *لامركزية الإدارة المدرسية واتخاذ القرار:*

بالإشارة إلى التجربة الاسترشادية بمحافظة الإسكندرية، فإن فكرة إنشاء مجلس تعليم داخل كل محافظة يكون تابعا للمحافظ ويضم الخبراء المحليين وبعض الخبراء القوميين والمتخصصين والمهتمين بالتعليم وممثلي وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى ممثلين للمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي ورجال الأعمال. ويتولى هذا المجلس الإشراف على تنفيذ الخطوط العريضة للسياسة التعليمية عن طريق إقرار آليات التنفيذ الملائمة واختيار البدائل المتاحة والتي تتفق مع المجتمع المحلي. وللمجلس سلطاته في متابعة العملية التعليمية داخل الوحدات التعليمية المختلفة وتقييمها بصفة مستمرة. ويتلقى في الوقت ذاته تقارير المراقبة والتقويم من الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة عن مستوى الأداء في المدارس.

ولتحقيق أهداف اللامركزية في الإدارة المدرسية فإنه يجب:

- تفعيل مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين مع تحديد سلطات ومسئوليات كل منها
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني في النواحي المختلفة للعملية التعليمية
- ربط المدرسة بالمجتمع في علاقة تبادلية وثيقة

ج. لامركزية التعامل مع المعلمين والعاملين

إن اللامركزية في التعامل مع المعلمين والعاملين ستحقق نتائج إيجابية مؤثرة من خلال:

1) متابعة فعالة ومؤثرة لأداء المعلمين والعاملين من جانب مجلس التعليم المحلي بشكل مباشر وسريع
2) أسلوب أكثر عدالة في توزيع الحوافز المادية والأدبية والمكافآت على المجتهدين الذين يحققون مستويات عالية من الإنجاز وفقا لتقارير المتابعة وتقييم الأداء
3) انعكاس الأداء المتفوق للمعلمين والعاملين على زملائهم، والأداء المتميز للمدارس على إدارات التعليم التابعة لها. ويستتبع هذا تفعيل وحدات التدريب والتقويم على مستوى المدارس والإدارات من خلال تخطيط برامج تدريبية وتنموية للمعلمين على المستوى المحلي
4) التمايز بين المحافظات في جودة أداء المعلمين بها بناءً على برامج التدريب المتاحة في كل محافظة وما يتطلبه كل منها كأساس لترخيص مزاولة مهنة التعليم بها كتوجه لا مركزي

د. لامركزية تقويم الطالب

يجب أن تتحقق اللامركزية في تقويم الطالب في ظل المعايير القومية للتعليم، وأن يراجع مفهوم التقويم والهدف منه وكيفية تنفيذه بما يعظم الاستفادة من العملية التعليمية ولا يعقدها. ويجب البدء في تطبيق لامركزية التقويم على صفوف التعليم الأساسي بحيث تقوم المدرسة بتقويم أداء طلبتها في كل الصفوف. ولا يتعارض ذلك مع التقويم المقارن في مواد محددة مثل اللغة العربية والرياضيات والعلوم على المستوى الإقليمي أو العالمي لمقارنة مستويات التلاميذ وقدراتهم مع نظم تعليمية أخرى. ويجب تطبيق نظام التقويم المقارن أيضا بين عينات من المحافظات للمقارنة بين التلاميذ على المستوى الوطني دون الاحتياج لامتحانات عامة.

هـــ. لامركزية التمويل:

يجب البدء في تخصيص موازنات لكل مدرسة وتنمية قدرات القائمين عليها في التخطيط وإدارة هذه الموازنـــات. ومما لا شك فيه أن مشاركة أفراد وطوائف المجتمع المحلي في إدارة العملية التعليمية بشكل مباشر من خلال مجالس التعلـــيم على مستوى المحافظة والإدارات، ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين في المدارس سيحفزهم على إنشاء وتدعيم صناديق التعليم المحلي لتحقيق ما يأملونه، إضافة إلى الموازنات المخصصة لهم من الدولة. وهم في الوقت ذاته القائمون على إدارة هذه الصناديق وتسيير شئونها مما يحقق إدارة أكفأ للموارد وتخطيط أفضل على المدى الطويل.

وأن ضرورة ترجمة فكرة التعليم التعاوني التي تعتمد على تفعيل الجهود الأهلية في تمويل التعليم إلى واقع ملمـــوس. ويدعو القطاع الخاص للتوسع في مجال إدارة التعليم وإنشاء المدارس المتميزة وزيادة استيعابه لشريحة أكبر من المجتمع، حتى تتوفر الفرصة لشريحة أخرى للتمتع بالمجانية التي تتيحها الدولة.

- **متطلبات النجاح:**
  - تضمين المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية والسياسية وأهمية العمل التطوعي والديمقراطية وتكـــافؤ الفـــرص وقبول التنوع والفكر الآخر.
  - إتمام إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة والبدء بصورة فورية في برامج التدريب للأفراد والجمعيات الأهلية الراغبة في المشاركة.
  - إنشاء وحدات لتطبيق فكر اللامركزية والمشاركة المجتمعية داخل كل محافظة ووزارة كي تكـــون نـــواة لتيـــسير الانتقال إلى صورة متكاملة للامركزية.
  - تعميق مفهوم المشاركة عند القيادات المحلية وتكليفها بنشر الفكر بين فئات المجتمع المحلي.
  - تطبيق فكر المشاركة على المحليات ذاتها وذلك بمشاركتها في تقرير المشروعات التي تتم لديها والتحكم في ميزانياتها بدلا من تبعية هذه المشروعات لفكر وميزانية الوزارات المختلفة.
  - تعظيم التجارب الإيجابية وإشعار المشاركين بفاعليتهم وأهمية دورهم وبأن لديهم القدرة على التأثير على مخرجات القرار، ليكون هناك حافز للمشاركة المجتمعية.
  - تعظيم دور الإعلام في تشجيع وتغطية أنشطة المجتمع المدني العامل في مجال التعليم.
  - استصدار القرارات والتشريعات الآتية:

    القرارات الوزارية اللازمة لتفعيل السياسات المطروحة .

    تشريع بإنشاء هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة للتعليم قبل الجامعي والجامعي مستقلة عن مقدمي الخدمة السماح للمؤسسات التعليمية بقبول الهبات المادية وتنويع مصادر إيراداتها

    إجراء تيسيرات في تطبيقات قانون الجمعيات الأهلية الجديد بما يحقق الأهداف المطروحة في هذه السياسات.

المحور الثاني: تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم.

أن تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم محور أساسي يجب تبنيه ويتم طرح رؤى حول تحقيقه من خلال مداخل متعددة أهمها:

أ. إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة تعليم وطنية.

ب. وضع معايير قومية لقياس منتج التعليم .

ج. تطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية.

د. تفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم للوطنية.

أ. إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة التعليم:

تتوجه رؤية الإصلاح نحو إنشاء هيئة وطنية مستقلة لاعتماد وضمان جودة التعليم وترتبط بالهيئات المماثلة في العالم، وذلك كوسيلة متعارف عليها لضمان جودة تقديم الخدمة التعليمية على مستوى المؤسسة التعليمية. وترى أن وجود هذه المؤسسة حيوي في التأكد من تطابق قدرة كل مؤسسة تعليمية لأهدافها المعلنة.

ب. وضع معايير قياس منتج التعليم:

إن وضع معايير قياس متفق عليها تتماشى مع المعايير الدولية لمنتج التعليم أمر هام وجاد وحيوي، وعلينا عند القياس وصياغة المعايير أن نضع في اعتبارنا المدخلات، والوسائل، والمخرجات لمنتج العملية التعليمية.

ج. تطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية :

إن الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع المناهج والمعمول بها الآن يحتاج إلى تطوير وتقييم. وتتجه الرؤية إلى إصدار تقرير سنوي عن المناهج العربية بشكل مقارن مع الدول الأخرى، والنظر في طرح عدد من المناهج المختلفة يتناسب مع درجة اعتماد المؤسسات التعليمية مما يخلق رؤية جديدة، فيها منافسة للعمل على الارتقاء والتطوير بين المؤسسات التعليمية وبين التلاميذ.

د. تفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم الوطنية:

إن تقويم الطلاب جزء هام من عملية التطوير وقد يكون أحيانا مدخلاً ممتازاً لتغيير نمط التدريس ووسائله.

المحور الثالث: استكمال البنية الأساسية للمعرفة: (انظر ورقة التوجه نحو مجتمع المعرفة)

تؤكد رؤية الإصلاح ضرورة استكمال البنية الأساسية للتعليم ، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك لاستيعاب التلاميذ الوافدين على التعليم. مما يعني بناء المزيد من المؤسسات التعليمية الجديدة، مع إصلاح وترميم عدد كبير من المؤسسات التعليمية الحالية.

ب- قضايا مطروحة للنقاش

1) تعليم فني متطور وجاذب للشباب:

وضع أهمية كبرى للتعليم الفني ويرى أن هذا التعليم قد لاقى الكثير من الإهمال في السنوات السابقة، وآن الأوان للنظر إليه وإلى جودته، لأنه يمثل قاعدة شبابية، يجب أن تتوافر فيها ولها مهارات ومعرفة تتيح لها فرص العمل، في سوق يحتاج إلى منتج هذا التعليم. وإن النجاح الذي حققه مشروع مبارك - كول يجعلنا نتوجه نحو التوسع في المشاركة بين التعليم الفني والقطاع الإنتاجي العام والخاص.

إن الاتجاه نحو تعديل نسبة طلاب التعليم الفني بالنسبة إلى طلاب التعليم العام بما لا يزيد عن الثلث، مع وضع نظام للإعداد النوعي لهم ليتم استيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة وتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج، وإشراك المجتمع، وكذلك مؤسسات الدولة المنتجة، والدعوة لإقامة مراكز لإعداد المدربين بالتعاون مع الدول المانحة. وإن نظام التعليم يجب أن يكون مرناً، يسمح لطلابه بالتوقف واستكمال التعليم لاحقاً، بل يجب توفر الفرصة لهؤلاء الطلاب بإعادة التوجه نحو التعليم العالي إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة لذلك. فإن التوجه يدعو لتشجيع الشباب على الانخراط في نظم التعليم الفني، وطرح فكرة مكافأة الطلاب أثناء دراستهم، طالما أن هذه المدارس تعمل أيضاً في مجال الإنتاج. كما أن ضرورة تطبيق نظم ضمان الجودة واعتماد المدارس الصناعية الفنية بنفس أهمية تواجد هذا النظام في التعليم العام.

2) اهتمام أكبر بجودة التعليم في المعاهد الأزهرية:

إن التعليم في المعاهد الأزهرية يجب أن يلقى نفس الاهتمام، وأن يكون بنفس الجودة المطلوبة في التعليم العام، بطرح أفكار للمناقشة من خلال هذا التوجه حول حرية الحركة للتلاميذ بين أنواع التعليم قبل الجامعي المختلفة وبينه وبين التعليم العالي، والإيجابيات والتحديات حول هذا الطرح.

فإن تدريس المناهج الخاصة بالتعليم العام للمعاهد الأزهرية يجب أن يخضع لنفس أسس وسبل التطوير المقترحة في التعليم قبل الجامعي. كذلك فإن المعاهد الأزهرية بصفتها التعليمية يجب أن تخضع لنظم الاعتماد والجودة المقترحة في التعليم العام حيث لا يمكن فصل رؤية تطوير التعليم بين فئات المجتمع المختلفة، بل يجب ربطها وتكاملها.

3) الاستفادة القصوى من الطاقة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة:

إن أهمية المرحلة السابقة لدخول المدرسة، أي الطفولة المبكرة، في صنع القاعدة التعليمية للتلميذ وأهميتها في الاكتشاف المبكر للملكات والمواهب. وتتوافق هذه الرؤية مع الاتجاهات العالمية في التوسع في الدور التعليمي لهذه المرحلة بأسس مختلفة عن التعليم النظامي المدرسي، من خلال تشجيع إنشاء مدارس رياض الأطفال والاهتمام بالمدرسين المتخصصين في هذه المرحلة، كذلك يدعو التوجه المجتمع، والتجمعات الأهلية ويشجعهم لإنشاء هذه المدارس والاستثمار فيها. وكذلك يؤيد التوجه إنشاء مراكز للطفولة المبكرة في المؤسسات العامة والخاصة تدعمها الوزارة بالمتخصصين والمواد

التعليمية المناسبة. وكما يدعو التوجه لنشر برامج للتربية خاصة بأولياء الأمور لزيادة ثقافتهم في إعداد أطفالهم في مرحلة الطفولة المبكرة قبل إلحاقهم بالمدرسة النظامية.

4) إيقاف التسرب من التعليم.

إن أحد الأهداف الرئيسية هو إيقاف التسرب من التعليم حتى لا يؤدي إلى ازدياد نسبة الأمية في المجتمع، وخاصة للفتيات. وبالإضافة إلى تحقيق جودة العملية التعليمية بربط مكافآت المدرسين والإدارات المدرسية بشكل من الأشكال باستمرار التلاميذ في المدرسة وعدم تسربهم.

ويدعو التوجه أيضاً إلى التوسع في الوجبات المدرسية ذات القيمة الغذائية في المرحلة الابتدائية ليشمل جميع التلاميذ في مصر خلال سنة واحدة، والتي تساعد على زيادة استيعاب الطلاب لناتج التعليم، بالإضافة إلى أثرها الصحي وكذلك التوسع في مدارس الفصل الواحد خاصة في الريف والنجوع مع وضعها تحت نفس أسس المراقبة والمتابعة والتقييم.

5) تخفيض حدة التوتر في الامتحانات العامة.

إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بشكل نهائي وفعال بدون تنفيذ خطة التطوير المقترحة، إلا أن مضاعفة عدد الأماكن في المرحلة الثانوية وفي الجامعة لاستيعاب التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الإعدادية والثانوية، وإعطاء مميزات جاذبة للالتحاق بالتعليم الفني قد يعطي أثراً سريعاً في تخفيض حدة التوتر والقلق في المجتمع.

كذلك فإن تغيير شكل الامتحانات وأسلوب التقييم وتطويره ذو أثر بالغ في كل الحالات، وهناك أفكار حول امتداد صلاحية الشهادة العامة لأكثر من عام وهو أمر له إيجابياته وتحدياته ويستحق المناقشة والتداول.

6) مجتمع تنحسر فيه الأمية.

إن الرؤية واضحة حول ضرورة العمل الجاد على وضع استراتيجية فعالة، وسياسة طويلة الأجل للقضاء على الأمية، وسد منابعها خلال خمس سنوات، وخاصة وأنَّ القرن الذي نعيش فيه يركز على المعرفة والثقافة المتقدمة والمنافسة العالمية، والتي لن يكون فيها مكان لأمة من الأمم لا تهتم بالتعليم، وتنمية الثروة البشرية.

بالإضافة إلى حصر مشكلة الأمية بكل أبعادها، وترشيد الإنفاق على برامج محو الأمية، والإعداد الجيد للعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وتفعيل دور المنظمات الأهلية ودور العبادة، وتوفير مقومات عدم الارتداد إلى الأمية، وتقييم تنفيذ برامجها وكذلك:

1- تأكيد دور مؤسسات الدولة (القطاع المنظم)، من الوزارات، والشرطة، وإدارة التجنيد، وحتى القطاع الخاص في إلزام المواطنين فيها بمحو أميتهم من خلال نظم واضحة وهو تطبيق واسع للقوانين الموجودة.

2- توفير الحوافز للتحرر من الأمية، حيث يعتبر توفير حوافز إيجابية وسلبية للتحرر من الأمية عاملا من أهم العوامل التي تعمل على تعزيز محو الأمية.

3- تأكيد دور الإعلام في التوعية وتقديم الدعم اللازم لبرامج محو الأمية.

4 - تفعيل دور المحليات (اللامركزية): تنفيذاً لدور المحليات الوارد في قانون الإدارة المحلية، وذلك من خلال: المشاركة في تحديد الخطوات والأساليب اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي تقرها كدولة، في ضوء الظروف المحلية لكل محافظة، وابتكار مداخل جديدة للعمل في هذا المجال، وإيجاد روح التنافس بين المحليات للقضاء على مشكلة الأمية بها.

محور التعليم الجامعي والعالي

محور التعليم الجامعي والعالي

ينطلق مفهومنا لإصلاح التعليم الجامعي والعالي من الإيمان العميق بأن التعليم الجامعي ضرورة قومية، فهو بمثابة قاطرة التقدم التي تقود المجتمع إلى تحقيق أحلامه وأمانيه. وفي الوقت نفسه، تأكيد أهمية التأثير المتبادل بين الجامعة والمجتمع، فالكثير من مشاكل الجامعة يرجع إلى مشاكل المجتمع، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، كما أن تلكؤ إيقاع الجامعة في التطور، وتخلّفها عن اللحاق بركب التقدم ينعكس بآثاره الضارة على المجتمع ويسهم في تخلفه. ولذلك فإن أي مواجهة جذرية لمشكلات الجامعة هي في الوقت نفسه مواجهة حقيقية لمشكلات المجتمع. ولكن لابد من الفصل – في هذا المجال – والتركيز على الجامعة، من حيث أهميتها وأدوارها. إن التعليم الجامعي – لفي إطار السياسة التربوية الشاملة – من المؤسسات التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وتشكيل ملامحه في الحاضر المتجه صوب المستقبل، وذلك بما يتضمن المسار الصاعد للأمة على طريق التقدم العلمي والتطور الفكري وتشجيع الطاقات الإبداعية على الازدهار. والهدف هو مجاوزة الواقع الاجتماعي السياسي الفكري العلمي بما يحقق الأماني القومية ويتصدى لمشكلات المجتمع وعوائق التقدم.

ومن هذا المنظور نصوغ الملاحظات التالية التي نقصد بها إلى إصلاح التعليم الجامعي، وذلك من منظور بين نقاط للقوة ونقاط للتحدي، نجملها فيما يلي:

نقاط القوة في التعليم الجامعي:

1- توافر أعداد هيئة تدريس ضخمة، يمكن إعدادها وتدريبها لتصبح قوة دافعة للتعليم الجامعي.
2- وجود بنية أساسية من المباني والمواقع للجامعات المصرية المنتشرة في أغلب محافظات مصر.
3- وجود قاعدة طلابية عريضة في سنّ يمكّننا من الاستفادة بهم في تنمية المجتمع إذا أحسنّا تعليمهم.
4- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في مصر.
5- انتشار عدد هائل من الخريجين في البلاد العربية والأوروبية والأمريكية يمكن الاستفادة به في تطوير التعليم.
6- توافر طرق وأساليب الاتصال بالعالم الخارجي ومؤسسات التعليم الأجنبية المتطورة.
7- توفر خبرة محلية ثرية في مجالات تطوير التعليم العالي من خلال المشاريع التي أقرَّتها وزارة التعليم العالي والجامعات المختلفة.
8- وجود أعضاء هيئة تدريس من المفكرين والمبدعين والمتحمسين لتطوير التعليم العالي.

وأما نقاط التحدّي فهي موزعة على الفور التالية:

أولاً: الجامعة من حيث هي مؤسسة (تعليمية – بحثية – ثقافية):

1- يمثل التعليم الجامعي والعالي بِنًى طبقية، تحتل الجامعة قمتها. هذه القمة لا تزال محكومة بما دونها من المستويات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مشكلات ترجع بأسبابها إلى مراحل التعليم قبل الجامعي والعالي. والنتيجة السلبية الأولى المترتبة على ذلك هي غلبة الممارسات الجامعية، ومن ثم شيوع خصائص التلقين،

والاستظهار الآلي للمعلومات، والحفظ، وسلبية المتعلمين في عملية التعلم، والمحتوى الدراسي المختلف، وتجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي المقرر أو المذكرات. ولا ينفصل عن ذلك ما يرتبط به عن عدم الإسهام الفاعل في المجتمع، وعدم التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج أو التفاعل الإيجابي مع متغيراتها، الأمر يعوق قيام علاقة فاعلة بين التعليم وسوق العمل.

2- تؤثر مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية بالسلب على المجتمع، خصوصًا حيث تغيب الديمقراطية التي الإنفاق القومي على التعليم. والخطوة الأولى لمواجهة ذلك هي ضرورة الاستقلال المادي والمعنوي للجامعة بما يجعل قراراتها من داخلها، وفي ضوء أهدافها، ومن منظور أفق التقدم الذي تمضي فيه.

3- لا معنى للجامعة في غياب إستراتيجية شاملة، قد تتنوع تفاصيلها ما بين جامعة أخرى، ولكن تتفق الاستراتجيات في المبادئ الأساسية التي لا تجعل من الجامعة مدرسة ثانوية، وتتباعد بها عن فكرة استيعاب الأعداد الكبيرة، وتؤكد مهامها البحثية التي تصل إعداد الباحثين بتكوين المثقف الواعي ذي الأفق المفتوح على المستقبل ويعنى ذلك تحير العلم الجامعي من الخرافات التي قد تسلل إليه، وجعل التفكير المستقبلي عنصرًا أساسيًا من عناصره، شأنه في ذلك شان حرية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والطبيعي دون عوائق أو قيود تفرضها طبائع الاستبداد السياسي، أو قوى التطرف الديني، أو عوامل التصلب الاجتماعي أو الثقافي.

4- ويعني ذلك أنه لا يمكن أن تحقق الأهداف الحقيقية للجامعة دون كفالة الحريات السياسية والفكرية التي هي الأساس لازدهار البحث العلمي وتكوير محتوياته، فضلاً عن تحرير من التوجهات الفكرية من قيودها، الأمر الذي يؤدي إلى تخلق خرائط فكرية وعلمية جديدة، وفي تاريخ الجامعة المصرية صفحات مضيئة من الممارسات التي تؤكد أهمية الحرية الأكاديمية وآثارها الإيجابية في الجامعة والمجتمع.

5- التأكيد المستمر لارتباط الجامعة بالمجتمع يؤدي إلى تنوع حضورها وتباين توجّهاتها في علاقاتها بالبيئات المحيطة بها، سواء من المنظور الاقتصادي الصناعي، أو المنظور الاجتماعي السكاني، أو المنظور الثقافي.

6- التوسع في إنشاء الجامعات الجديدة، حكومية أو خاصة، ضرورة لازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، تحقيقًا للمسئولية القومية المتعلقة بإتاحة فرص التعليم للجميع. لكن بشرط ألا يتم إنشاء جامعة جديدة، خاصة أو حكومية، إلا حسب المواصفات القياسية لإنشاء الجامعات المتقدمة في كل المجالات وعلى كل المستويات. وفي الوقت نفسه، لابد من مراجعة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة التي لا تتوافر فيها الشروط اللازمة أو المواصفات القياسية الضرورية.

7- ازدواج التعليم الجامعي ما بين الخاص والحكومي، الأجنبي والوطني، الحكومي والحكومي، أصبح ظاهرة من ظواهر الواقع الجامعي المتحول التي تفرض ضرورة الاهتمام بهوية التعليم. وهي ظاهرة اقترنت بمجموعة من السلبيات الخطرة التي لابد من مواجهتها، سواء بالتقريب بين مستويات الجامعات الأجنبية والجامعات الوطنية، أو الارتفاع بمستوى التعليم الجامعي على كل المستويات وفي كل المجالات، كي لا تتضاعف نواتج

التمييز في البرامج التعليمية وفرص التوظيف. ويترتب على ذلك أهمية التركيز في الجامعات الحكومية على تطوير الأداء في كل المجالات، وبما يخدم جمهور الطلاب العاديين، وعدم إنشاء برامج متميزة للصفوة القادرة ماديًا، إلا بعد التأكد من الارتقاء بمستويات التعليم الجامعي العام، وذلك حتى لا يختل مبدأ تكافؤ الفرص، ولا يضعف التركيز المطلوب على رفع مستوى البرامج الجامعية.

8- التمويل مسألة حيوية في تطوير الجامعة، ولا بد من تضافر الجهود مابين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في هذا المجال، وذلك بما يؤدي إلى تحقيق ما لم يتحقق من مشروعات التحديث التي لا تجد التمويل الكافي لها. ولذلك لابد من التفكير في أساليب جديدة، وحلول غير تقليدية لدعم عمليات التمويل ومضاعفتها على نحو متزايد يتجاوب مع متطلبات المجتمع وتحدياته.

9- ضرورة الإسراع في إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية، هيئة مستقلة ذات سيادة كاملة، لا يخضع العاملون فيها أو أعضاؤها لضغوط خارجية من أي نوع. وتمتلك –بناء على استقلالها الكامل وسيادتها غير المنقوصة – سلطة التوجيه والمتابعة والتفتيش وإلغاء الاعتماد، بعيدا عن أنواع المحسوبية وأشكال الفساد المعروفة. ويلزم أن تكون هذه الهيئة المحايدة مسؤولة عن تقديم تقرير سنوي عن مستويات وأشكال الاعتماد وذلك بالاشتراك مع هيئات دولية أو متخصصة، وذلك بما يدفع المجتهد إلى الأمام، ويكشف عن جوانب النقص والتقصير في مجالاتها. ويلزم ذلك إنشاء مركز متطور، فاعل، لتطوير عملية الأداء العلمي والتعليمي، في كل جامعة. ويشمل هذا المركز بتأثيره كل الكليات التابعة للجامعة، ويمتد باتصالاته وإمكانات الإفادة والاستفادة إلى الجامعات الوطنية والإقليمية والدولية المتقدمة.

10- تكتمل الجدوى من المقترحات السابقة بالعمل على تقديم مراجعة جذرية في القانون الحالي للجامعات، وتطويره بما يضع الجامعة المصرية في مصاف الجامعات المتقدمة عالميا، متضمَنا المبادئ اللازمة لعمليات التطوير المستمرة، محقَقا الدوافع لتنمية البحث العلمي، والحوافز على تطوير المعرفة النوعية لكل باحث، والعوامل التي تحافظ على كرامة الأستاذ الجامعي وحريته الأكاديمية والمستوى اللائق بالمعيشة الذي يعينه على تطوير أدائه باستمرار، ويستلزم ذلك مراجعة شروط التعيين، وقواعد الترقيات، وسن التقاعد، والمرتبات، جنبا إلى جنب ما يؤكد ضرورة استقلال كل جامعة وإمكانات تميزها في إطار التنوع الأكاديمي اللازم.

ثانيا: الإدارة الجامعية:

1- تحديث الإدارة الجامعية، وعياً وفكراً وممارسة، ارتقاء الوعي العلمي بالغدارة الجامعية، وتأكيد النظرة المستقبلية، والإفادة من الإنجازات العالمية المستجدة في مستوى جامعات العالم المتقدم، خصوصا مع ازدهار ما يسمى علوم الإدارة الجامعية. وإرسال البعثات، أو تشجيع الدورات التدريبية، أو استقدام الخبراء، مساءل لها أهمية في عملية تطوير الإدارة.

2- تطبيق مبدأ الكفاءة لا المحسوبية بكل أنواعها في الإدارة الجامعية، وتجنب أي تدخل من خارج المؤسسة الأكاديمية. ووضع التاريخ العلمي في الاعتبار لا يقل أهمية عن التاريخ الشخصي الذي يؤكد النزاهة والحرص على أخلاقيات العلم وإشاعتها.

3- لكل من نظام الانتخاب والتعيين للقيادات الجامعية عيوبه، والأفضل من النظامين معا التفكير في آلية الإعلان المفتوح، والتقدم الحرَ إلى الإعلان أو الترشيح له، حسب شروط محددة على اكتشاف الكفاءات، وتكوين لجان متخصصة على أعلى مستوى علمي للاختيار بيم المتقدمين والمرشحين على السواء، وذلك مع الاستنارة بآراء الأساتذة، سواء عن طريق تقديم مشروع متكامل (مكتوب) للتطوير، وإلقاء محاضرة كيفية التطوير.

4- استقلال الغدارة الجامعية في قراراتها، وحسب متطلبات تطوير الجامعة، وتحقيق أهدافها الأساسية، بعيداً عن أية ضغوط سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

5- اشتراط التفرغ الكامل للوظائف القيادية العليا في الجامعات والتعويض المالي المناسب بما يحقق هذا التفرغ اللازم لعمليات التطوير والحفاظ على إيقاعها المضطرد.

6- العمل على أن يكون تعيين القيادة الجامعية تعاقديا، مرتبط بمشروع معين في التطوير، وبقاء القيادة أو عدم بقائها مرهون بتنفيذ برامج التطوير للمشروع والنجاح في أدائها.

ثالثا: البرامج والخطط الدراسية:

1- أهمية التنسيق بين التعليم الجامعي والتعليم قبل الجامعي لتأهيل الطلاب ومتطلبات التعليم الجامعي والعالي ووضع خطة جذرية لعلاج الآثار السلبية التي يتركها التعليم ما قبل الجامعي، وتظل مستمرة في التعليم الجامعي والعالي.

2- توفير سبل تنمية القدرات العقلية والإبداعية وتشجيع التفكير العلمي الخلاق، بعيدا عن آليات النقل والتلقين والتقليد، وحماية الاجتهاد الفكري والتجريب العلمي من أية قيود تفرض عملية، مهما كانت المسميات.

3- الاهتمام بتطوير تعليم اللغات الأجنبية فهي نوافذ المعرفة المعاصرة، وذلك جنبا إلى جنب العناية بإتقان اللغة القومية إلى اللغات الأجنبية. وقد أثبتت التجربة العلاقة المتبادلة بين تعليم اللغة العربية واللغة الأجنبية، وأن كل ضعف في جانب يؤدي إلى التأثير السلبي في الجانب الآخر.

4- تحديد أهداف البرامج والخطط الدراسية في إطار الخطة الإستراتيجية لكل جامعة، والحرص على تطوير هذه البرامج وتحديثها بما يتناسب والإيقاع المتسارع للعلم والمعرفة في العالم المتقدم. ويعني ذلك المراجعة المستمرة، والقياس على المماثلات المتقدمة في العالم، ومراجعة مقاييس الجودة. ويترتب على ذلك المراجعة المستمرة لتحديد المخرجات التعليمية المطلوبة ومعايير تقييم هذه المخرجات التعليمية على السواء ضمانا للجودة وللحصول على الاعتماد الأكاديمي.

5- تطوير نموذج تعليمي يصبح الطالب فيه محور الاهتمام في جميع أنشطة العملية التعليمية، ويتيح للطالب تنمية قدراته على التعلم الذاتي وإطلاق طاقاته الكامنة كي يصبح قادرا على الإبداع والابتكار.

6- توظيف تقنيات التعليم الحديثة وتوفير الموارد اللوجستية اللازمة: المكتبات والمختبرات اللازمة للتدريب العملي...إلخ. وتحديث التقنيات والمعنيات بما يواكب التطور العلمي الذي لا يتوقف، وبما لا يقل عن المعدلات القياسية العالمية المطلوب توافرها. ويعني ذلك تحديث المكتبات والاهتمام بالمكتبات الرقمية والعمل على توسيع شبكات اتصالها بمصادر المعلومات والمعرفة على امتداد الكوكب الأرضي.

7- إضافة وتدعيم البعد الدولي في البرامج والخطط الدراسية. ويعني ذلك ضرورة أن تضع الجامعات استراتيجيات فعالة لمد جسور الاتصال والتعاون مع المجتمع المحلي والعربي والمؤسسات الدولية، وذلك وفق برامج عمل محددة تبرز دور الجامعة وتساعد على اكتساب وتبادل الخبرات.

8- تشجيع التدريس والبحث البيني وذلك بما يلغي صفة الجزر المنعزلة عن المجالات المعرفية أو العلمية في إيقاع تقدمها المتسارع. ويلزم لذلك وضع الدراسات البينية في المقررات الدراسية، وتشجيع البحث في مجالاتها بما يعود بالفائدة على كل فروع المعرفة.

9- تطوير الاختبارات وأسئلة الامتحانات لتقويم أداء الطلبة بحيث تتوافق مع الأهداف التعليمية، وملائمة لقياس القدرات المعرفية للطلبة، ومستجيبة للتطورات المعرفية المتلاحقة. وتوفير تقنية المعلومات المتاحة مما يعطي فرصة طيبة لإعداد نماذج متعددة ومتطورة للأسئلة الامتحانية وتصحيحها إلكترونيا.

رابعا: إدخال نظام المقررات الاختيارية للطلبة مع المقررات الإجبارية:

تطوير الدراسات العليا بحيث تصبح مصدرًا لتخريج أجيال جديدة من الباحثين المتميزين، وأعضاء هيئة التدريس والبحث المؤهلين، وربط البحث الأكاديمي بتنمية المجتمع، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- قصر الإشراف في الدراسات العليا على أعضاء هيئة التدريس المنتجين ذوي الكفاءة البحثية والمشهود لهم بالإجادة في هذا المجال، وذلك دون تجاوز العدد المنطقي الذي يؤكد جدية الإشراف وفاعليته.

2- وضع مواصفات ومعايير الجودة اللازمة للترخيص للأقسام العلمية باقتراح وتنفيذ برامج دراسية في مجال الدراسات العليا.

3- تطوير قدرات طلاب الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي، التقليدية منها والمتقدمة، وإكسابهم المهارات والتقنيات الحديثة مثل الحاسب الآلي واللغات الأجنبية.

4- تطوير نظام الإشراف الحالي بحيث يسمح في مجال البحوث التطبيقية بمزيد من الالتحام بين مجالات الإنتاج والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصلة بين الجامعة والمجتمع، كما يمكن المساهمة في تكوين مدارس

علمية بالتركيز على نقاط محددة تتجمع حولها طلاب الدراسات العليا يمكن لهم أن يحصلوا بمقتضاها على درجات علمية (ماجستير – دكتوراه).

5- إنشاء كلية دراسات عليا على مستوى كل جامعة تتولى التخطيط لبرامج الدراسات العليا في كل تخصص، وتضمن مستويات الأداء والجودة، وتسعى لتجسير العلاقة بين كافة التخصصات المتشابهة والمتقاربة.

6- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة، مرتبطة بمشكلات التنمية والبيئة المحيطة تتعدل وفقًا للمتغيرات، على ألا تكون هذه الخريطة قيدًا على المبادرات البحثية المبدعة.

7- تشجيع البحوث التي تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة بما يقود إلى مقاربات أكثر واقعية في معالجة المشكلات البيئية والمجتمعية.

8- تطوير برامج بحثية تقوم بها فرق بحثية متكاملة لدراسة قضايا متعددة الجوانب، والسعي لتطوير آليات تدريب الباحثين في هذه القضايا.

9- توثيق الصلة بالعلماء المصريين بالخارج.

10- تخفيض الرسوم والضرائب على الأنشطة البحثية وعلى الأجهزة المتصلة بها.

خامسًا أعضاء هيئة التدريس:

1- وضع هياكل وظيفية متطورة، تدفع بالجامعة إلى الأمام، وربطها بالاحتياجات التعليمية والبحثية.

2- ربط موازنات الجامعات بأدائها واعتماد برامجها وأيضًا بأبحاثها أو مشاريعها البحثية الدولية.

3- تحديد العلاقة بين العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات بالمساءلة، وتطبيق نظام التقويم الجاد الذي يقوم على علاقة تعاقدية، مشروطة بتنفيذ بنود وشروط التعاقد.

4- إتاحة الحرية اللازمة للجامعات لزيادة الحوافز المادية، طبقًا لمواردها، وحسب قواعد تعاقدية ملزمة.

5- انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لتبادل الخبرات والثقافات.

6- التوسع في نظام طلاب المنح العلمية التي لا تعني التعيين، وذلك إلى جانب نظام تكليف المعيدين.

7- تعديل نظم الترقي لتعكس الأداء وتدويل الحكم على الأبحاث العلمية، وإعادة النظر جذريًا في أسس اختيار اللجان العلمية.

8- توسيع مساحة حرية التعبير وحرية البحث لأعضاء هيئة التدريس.

9- تطعيم هيئات التدريس بعناصر من أصحاب الخبرات البارزين من المهن المختلفة في المجتمع.

10- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ببرامج مختلفة، وربطها بالترقيات وتقلّد المناصب الإدارية والعليا بالجامعة.

11- تمويل المشروعات الابتكارية وغير التقليدية في الأبحاث والتدريس والسعي إلى دعمها.

12- توفير فرص التعليم المستمر والتنمية المهنية المستمرة لهم بتوفير لقاءات ودورات تتيح ذلك.

13- التوسع في البعثات لأعضاء هيئة التدريس، وخاصة في العلوم المستحدثة والعلوم المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس.

سادسا: الطلاب:

دعم المشاركة الطلابية في المجتمع الجامعي، وذلك عن طريق:

1- مشاركة الطلبة بشكل حقيقي ومستمر في أنشطة التعليم، والعمل على زيادة هامش الحرية المتاح أمامهم للتعبير عن الرأي، ويتطلب ذلك تعديل اللوائح المنظمة للأنشطة الطلابية والاتحادات.

2- الحرص على أن يكتسب الطلبة خبرة تطبيق ما يتعلمونه من معارف ومهارات ميدانيا، وبصفة خاصة تدريب الطلبة في المؤسسات ومواقع العمل المناسبة خلال العطلة الصيفية.

3- مشاركة الطلبة في البحوث الممولة مع أعضاء هيئة التدريس وخاصة في الدراسات الميدانية.

4- تشجيع الكليات على طرح مقررات دراسية تكاملية تستهدف إحداث التكامل والترابط بين كل ما يدرسه الطالب من مقررات في مجال التخصص ويعتمد في الطرح على دراسة الحالات العملية ويؤكد على الحوار والنقاش والتعلم المستقل.

زيادة الدافعية الذاتية لدى الطلبة للتعلم:

يجب أن يكون نجاح الطالب في دراسته هو محور النشاط التعليمي في كل كلية. وبهذا يجب أن يتطور المناخ التعليمي ليحقق هذا الهدف بتبنّي السياسات التعليمية التالية:

1- إتباع أساليب تعلّم غير تقليدية، تدفع الطالب إلى اكتشاف حقائق ومعارف معينة، وتعطي له مزيدا من المسئولية في التعلم، وتتيح له فرصة التعاون والمشاركة مع أستاذ المقرر الدراسي ومع زملائه من الطلبة في نفس الوقت.

2- استحداث مقررات دراسية خاصة في السنة الأولى من التحاق الطلبة بالجامعة تساعد الطالب على زيادة فعالية وكفاءة جهوده التعليمية مثل إدارة الوقت ومهارة التفكير والتفكير الناقد ومهارة الاتصال.

3- توفير إرشاد أكاديمي فعال للطلبة.

محور البحث العلمي

محور البحث العلمي

مقدمة:

يقاس تقدم الأمم بقدر اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي هو قاطرة التنمية، وهو الذي ينهض بما يولده من ابتكارات واختراعات مستمرة باقتصاديات الدول، ويحسن بالتالي من الأوضاع الاجتماعية للشعوب فضلا عن انعكاساته على أوجه الحياة المتخلفة الأخرى – وباختصار فإن البحث العلمي هو الذي يعطي القدرة اللازمة لاكتساب الاحترام الدولي وصيانة الأمن القومي لأي دولة تريد أن تكون لها مكانة مرموقة بين سائر الدول.

تقييم الوضع الحالي

إن الجهود المتواضعة التي بذلتها الدولة في مصر في مجال البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لم تكن في معظم المجالات – كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول الآخذة بأسباب التقدم، والعبرة ليست بعدد البحوث المنشورة فحسب وإنما بكم النتائج التي تم الاستفادة منها وأخذت طريقها إلى التطبيق، ويكفي أن نلقي نظرة على أعداد براءات الاختراع المصرية ونقارنها بتلك المسجلة في الدول مثل الهند وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا لكي ندرك حقيقة الوضع الذي وصلنا إليه.

* وقد يكون من المناسب أن نتناول أوضاع بعض مقومات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولا: السياسات والخطط:

لا توجد سياسة واضحة ومعلنة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية – مما جعل هذا القطاع هامشيا – وجعل إسهامه في التنمية غير محسوس.

كذلك لا توجد خطط بحثية على المستوى القومي أو المؤسسي أو تحت المؤسسي أو القطاعي باستثناء جهود متفرقة وخطط محدودة كتلك التي تصنعها المجالس واللجان النوعية بوزارة الدولة للبحث العلمي أو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وعدد محدود من الأماكن والمعاهد البحثية والتي تحتاج أيضا للتطوير ودعم التمويل والتحرر من اللوائح الجامدة.

ثانيا: القدرات البشرية:

الكوادر البشرية متوافرة عددا، وإلى حد ما نوعًا في معظم التخصصات، وفي هذا الصدد يلاحظ ما يلي:

- نقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية لاستيعاب المستجدات أولا بأول مما ينعكس بالسلب على القدرات البحثية وخاصة على المدى الطويل.

- ضعف الاحتكاك بمواقع الإنتاج والخدمات لمعرفة الحاجات الحقيقية للمجتمع.
- أن النظام الحالي للترقيات وتقييم البحوث لهما سلبيات تؤثر على نوعية الباحث.
- أن التفاعل بين الباحث وتكوين الفرق متكاملة التخصصات لحل مشكلات محدودة من مختلف جوانبها مازال محدودا.
- أن تقويم أداء الأفراد من المؤسسات البحثية لا يتم وفق نظم جادة مستمرة ومستقرة ولا يرتبط بنظام للتحفيز المادي والمعنوي لمن يثبت حسن أدائه والعكس.
- أن الكادر الفني المساعد غير متوفر، والمتاح منه ضعيف المستوى.
- عدم الإلمام الكافي باتفاقيات الملكية الفكرية وتأثيرها على مناخ البحث العلمي.
- عدم وجود الحوافز الكافية والدعم لتسجيل براءات الاختراع.

ثالثا: التمويل:

الرقم المعلن مؤخرا عن مخصصات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مصر هو 0.79% من الدخل القومي – ولكن المتاح الفعلي أقل من ذلك بكثير، وهو متناثر، وغير موجه في معظمه، والجزء الأكبر منه يدرج لسداد المرتبات وما في حكمها.

علمًا بأن المعدلات العالمية تتراوح بين 1.5 -2 % من الدخل القومي للدول.

– ويصل في الدول الصناعية إلى 2.5 – 3 % - و في إسرائيل يفوق 3.2 % من الدخل القومي.

ولا يوجد تمويل وارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي في مصر إلا فيما ندر.

– عدم الاستفادة بالشكل المرضي من المنح والهبات والمعونات الخارجية.

– عدم الإدارة الجيدة لمصادر الدخل وحسن توظيفها.

رابعا: الإمكانات البحثية:

– الإمكانات في معظمها متدنية – متكررة – متناثرة – ولا توجد نظم مستقرة للصيانة والإصلاح خاصة للأجهزة غالية الثمن، ومعدلات الاستفادة الحقيقية منها وساعات تشغيلها منخفضة.

أما المكتبات والمصادر الأخرى للمعلومات فتحتاج إلى ثورة في تحديثها وربطها بمثيلاتها على المستوى العالمي.

– عند توافر الإمكانات فهي لا تدار بشكل جيد للاستفادة الأمثل.

– تفشي ظاهرة الاستقلالية بالأجهزة للأفراد دون المؤسسات.

– إمكانية توافر استخدام المكتبات 24 ساعة _ 7 أيام في الأسبوع.

خامسا: التنمية التكنولوجية:

– تنمية التكنولوجيا المحلية تواجه عقبات متعددة من أهمها القصور في تنمية القدرات الإبداعية و عدم تكامل حلقات نقل نتائج البحوث إلى التطبيق.

أما مراحل نقل التكنولوجيا من الخارج وتطويعها فلا تجد المناخ المواتي ولا المقومات اللازمة في معظم المجالات.

وعموما فالعلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ضعيفة ولا يوجد تعاون مثمر يعتمد به كثير من القطاعات.

– التنمية مرتبطة بالأفراد (الرؤساء) دون وجود نظام داخل المؤسسة.

الرؤى المستقبلية ومقترحات التطوير والإصلاح

أولا: السياسات والخطط القومية:

- يجب على الدولة أن تضع سياسة ورؤية مستقبلية واضحة ومعلنة للبحث العلمي والتكنولوجيا تتمشى مع احتياجات المجتمع، وأن توفر لها الإمكانات والظروف المناسبة لإنجاحها.
- أن يسند إلى أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع الوزارات المعنية ترجمة سياسة الدولة إلى خطط قومية لتحقيق أهداف محددة يشارك المختصون في وضعها ويخصص لها التمويل المناسب وفق خطة زمنية محددة.
- أن يكون إسناد تنفيذ المشروعات المدرجة تحت هذه الخطط وفق نظام تنافسي موحد.
- أن يوضع لهذه الخطط نظام متطور للمتابعة وقياس الأداء.
- ربط البعثات بهذه السياسات والخطط القومية.
- إشراك شباب الباحثين في المجالس النوعية بأكاديمية البحث العلمي والمجالس القومية المتخصصة وأيضا في اللجان والمؤتمرات التي تناقش قضية البحث العلمي وتطويره.
- ربط العلماء المصريين بالخارج مع سائر مؤسسات الدولة المعنية بالبحث والتطوير عن طريق عضوية لجان، إشراف، مشاريع مشتركة،...إلخ

ثانيا: التخطيط المؤسسي:

تلتزم كل مؤسسة بحثية بخوض المنافسة للحصول على أكبر نصيب ممكن من تنفيذ الخطط القومية الموضوعة والذي يتمشى مع حسن استغلال الإمكانات البشرية والمادية لديها حيث يراعى في كل مؤسسة مجالات التميز التي يمكن أن تتفوق فيها، و يشكل الإسهام في تنفيذ خطط الدولة شرطا رئيسيا من تمويل المؤسسة البحثية إلى أن تتحسن الظروف التي تضمن زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث.

ثالثا: القدرات البشرية:

إن الأمر يحتاج في هذا المجال إلى تطوير كمي ونوعي جذري يشمل:

- الاهتمام بتكوين باحث المستقبل وتنمية قدراته الإبداعية بدءا من المراحل التعليمية الأولى.
- توفير سبل وأساليب التفاعل والاحتكاك المستمر بين الباحث والمراكز البحثية الخارجية في تخصصه – ومشاركته في أنشطة المجتمع العلمي والبحث العلمي بفاعلية وتوفير فرص التدريب الخارجي التي تمكن الباحث من استيعاب المستجدات المتسارعة في العالم دائم التطور – ومضاعفة أعداد البعثات للخارج لتطعيم المجتمع العلمي بدماء وخبرات جديدة وخاصة في المجالات العلوم الحديثة.
- وضع نظم مستقرة تضمن احتكاك الباحث بمواقع الإنتاج والخدمات في تخصصاتهم والتفاعل الذي يؤدي إلى وضع البحث العلمي في خدمة هذه المواقع عن اقتناع ومشاركة من القائمين عليها.
- إعادة النظر في لوائح الترقيات – ومعايير تقييم الباحث العلمي بما يضمن الرفع المستمر في مستواه.
- وضع نظم جادة مستمرة ومستقرة لتقييم أداء الأفراد والمؤسسات البحثية يشارك فيه علماء من الخارج ويرتبط بنظام التحفيز المادي والمعنوي لمن يثبت حسن أدائه والعكس.
- إدارة المؤسسات البحثية تحتاج إلى اهتمام خاص فهي تحتاج إلى علم وخبرة وحزم وحنكة مما يحتم على الدولة اختيار القيادات التي سيختار من بينها مديري المؤسسات البحثية وقياداتها إعدادا جيدا قبل توليهم لهذه المناصب، وهذا الأمر حيوي لحسن توظيف الوزارات البشرية وإمكانات التوظيف الأمثل.
- مساندة الإدارة المسئولة بلوائح مرنة وقواعد تضممن انضباط وحسن استغلال الإمكانات مع سرعة التصرف بما يؤدي في النهاية إلى الجدوى الاقتصادية الإيجابية للتشغيل.
- الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية المساعدة واستمرار تطوير أدائها حيث تشكل مكونا هاما في العملية البحثية.
- الإشراف العلمي: متطلبات، واجبات، حقوق.
- قضايا إعداد الكوادر الأساسية والمعاونة.

رابعا: الإمكانات البحثية:

يقتضي الإصلاح و التطوير ما يلي:

أ] الأجهزة العلمية:

- إعداد حصر وقواعد بيانات للأجهزة والإمكانات بكل جهة بحثية– وإعلانها.
- إيجاد معامل مركزية للأجهزة غالية الثمن وتوظيف كوادر فنية مؤهلة لتشغيلها وحسن إدارتها وصيانتها.
- عمل عقود صيانة سنوية لكافة الأجهزة بما يضمن صلاحيتها لأطول فترة ممكنة.

- تبادل بيانات حصر الأجهزة والإمكانات بين الجهات البحثية بما يمكن من استخدامها على مستوى وطني أوسع.
- استكمال النقص الواضح في الإمكانات البحثية وخاصة في مجالات البحوث الجديدة.

ب] مصادر المعلومات: توفير وسائل الاتصال مع المصادر المختلفة على مستوى العالم.

ج] وضع قاعدة بيانات عن العاملين والمؤسسات المصرية في كل مجال وكذلك الإمكانات.

د] توظيف البرامج التدريبية لخدمة البحث وكذلك المشاركة في المؤتمرات العالمية.

خامسا: التمويل:

- الرفع الفوري لنسبة تمويل البحث العلمي في خطة الدولة إلى المستويات المتعارف عليها عالميا وبحيث لا تقل عن 2 % من الدخل القومي – والوصول بها إلى 3 % خلال خمس سنوات.
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمختلف الوسائل عملا بما هو متبع في الدول الأخرى التي سبقتنا.
- إلزام الشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية بتخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث و التطوير.
- ترشيد صرف مخصصات البحث العلمي وتوجيهها لتمويل المشروعات البحثية المسندة على أسس تنافسية.
- تخصيص جزء تمويلي لصغار الباحثين والعائدين حديثا من البعثات (seed money) لاستثمارها في بدء مشاريع كبيرة بعد ذلك.

سادسا: التنمية التكنولوجية:

- توجيه مزيد من الجهد التخطيطي والتمويلي والتنفيذي لقضية التنمية التكنولوجية بشقيها – أي تنمية التكنولوجيات المحلية، واستيراد وتطويع وتطوير التكنولوجيا والتوسع في إنشاء ودعم الحضانات التكنولوجية لتبني الابتكار وتطويرها والمساعدة في تطبيقها وتسويقها. وإيجاد الآليات التي تضمن تعاون جهات البحث والإنتاج للوصول إلى منتجات منافسة على المستوى الأول.
- وضع آلية لإنشاء شركات إنتاجية لتطبيق نتائج الأبحاث في المؤسسات والجامعات وتدار هذه الشركات بواسطة متخصصين بالإضافة إلى أساتذة الجامعات.. ويخصص جزء من دخل هذه الشركات للمشروعات البحثية بالجامعة لضمان استمرارية النشاط البحثي.

قضايا الإصلاح في التنمية المهنية والتعليم المستمر

"قضايا الإصلاح في التنمية المهنية والتعليم المستمر"

حتى نتناول هذه القضايا ينبغي أولا أن نحدد أهم المنطلقات التي على أساسها تناقش هذه القضايا.

ولعل من أهم هذه المنطلقات:

1) التفجر المعرفي، والتقدم التكنولوجي المتسارع الذي يجعل من التنبؤ بالمستقبل أمرا يصعب حدوثه.
2) التغير في البنى المعرفية من البنية الأحادية discipline، إلى البنى المعرفية البينية Interdisciplinary، إلى البنى المعرفية المتعددة Multidisciplinary، إلى البنى المعرفية العابرة Transdisciplinary إلى البنى المعرفية التقاطعية Crossdisciplinary تلك التي فرضها التشابك الشديد في معالجة المشكلات المجتمعية والإنسانية.
3) التقدم في الأساليب التكنولوجية واستخداماتها في كافة المجالات تحتم علينا أن نواكب هذا التغير وبالتالي أصبح الأمر يستوجب إعداد المتعلم القادر على مواكبة هذا التغير وإكسابه المهارات اللازمة للتعامل مع المواقف المختلفة، وهذا بدوره يتطلب التنمية المهنية المستدامة للقائمين على العملية التعليمية مع التركيز على إعادة التأهيل العلمي والتقني والتربوي المتواصل للمعلم تحقيقا لمبدأ التعليم المستمر.
4) العولمة وما تفرضه من تنافسية، في السوق الاقتصادية وسوق العمل التي تستوجب إكساب الفرد مهارات جديدة تجعله قادرا على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية.
5) لم نعد في عصر المهنة الواحدة التي يرتبط بها الفرد طوال حياته، ولكن من الممكن أن يغير الفرد مهنته مرات عدة وفقا لمقتضيات التطور وضرورات الحياة وهذا يستلزم التدريب وإعادة التأهيل المستمرين.
6) التغيرات في المهنة، والتغيرات في الأدوار داخل المهنة الواحدة، مما يستلزم إعادة التأهيل، والتدريب والتعليم المستمرين.
7) التغير في فلسفة العلم أدى إلى مزيد من الاهتمام بتطبيقات العلم في الحياة وأصبحت قيمة العلم تقاس بمدى تطبيقاته في شتى المجالات.
8) أصبح تقدم الدول مرهونا بتنمية العنصر البشري تنمية مستدامة للوصول بأدائه في مجاله إلى مستوى الجودة الذي يمكنه من المنافسة على المستوى العالمي.
9) التعليم مهنة وليس وظيفة، ويستند إلى كثير من المهارات النوعية والمناهج المتخصصة في إعداده، وتبدأ عملية التنمية المهنية بعد تخرج الفرد من كليات ومعاهد إعداد المعلمين وتتطلب مزاولة المهنة ترخيصا يجدد كل عدة سنوات من خلال ساعات تدريبية معتمدة.
10) تتسع مسؤولية التدريب لتشمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

11) التعليم المستمر جزء من منظومة إصلاح التعليم وتطويره وما يتبعه من تغيير في المناهج وحزم المهارات التي يكتسبها التلميذ وبالتالى لابد من إعداد معلم مؤهل للتعامل مع معطيات نظام التعليم.

قضية التنمية المهنية الوضع الراهن

1. مفهوم التنمية المهنية:

تطوير معارف ومهارات واتجاهات وقيم الفرد وأدائه في المهنة في ضوء سمات العصر والمتطلبات الحادثة في مسئوليات وواجهات المهنة وأدوارها المتجددة.

2. الوضع الراهن في التعليم:

أولا: مراكز التدريب:

1) بالرغم من انتشار مراكز التدريب في محافظات الجمهورية وتجهيزها بشكل جيد ووجود بنية تحتية جيدة إلا أننا نفتقر إلى حسن توظيف الإمكانات البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا، على القيام بعملية التدريب.
2) تفتقر الجهات المنوطة بالتدريب إلى رؤية واضحة تؤدي إلى التنسيق بينها.

ثانيا: برامج التدريب:

1) بالرغم من وجود برامج تدريب معدة من قبل المتخصصين إلا أن هذه البرامج لم تأخذ في الاعتبار الربط بينها وبين برامج إعداد المعلم.
2) بالرغم من الجهود المبذولة من المسئولين عن التدريب لتحديث برامج التدريب بما يتماشى مع التغير في أدوار المعلم إلا أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير وفقا لمتطلبات العصر والتجدد في المعارف والأدوار المتجددة للمعلم.
3) بالرغم من وجود برامج للتدريب إلا أنها لم تأخذ في اعتبارها احتياجات سوق العمل والاحتياجات التدريبية للمتدربين.
4) ثمة قصور في تقويم برامج التدريب وقياس العائد منها.
5) تفتقر برامج التدريب وإعادة التأهيل إلى التركيز على احتياجات السوق إقليميا وعربيا ودوليا.

ثالثا: البعثات والندوات:

1) خصصت وزارة التربية والتعليم عددًا من البعثات الداخلية والخارجية بهدف التنمية المهنية للمعلم وإطلاعه على تجارب الدول الأخرى غير أن عدد هذه البعثات لا تزال أقل من المطلوب بالإضافة إلى أن المبعوثين بعد عودتهم لم يتم تقويم العائد من بعثاتهم.

2) تتيح وزارة التربية والتعليم حضور عدد من المعلمين ندوات ومؤتمرات علمية على نفقتها غير أن عدد المستفيدين منها أقل من المطلوب.

رابعا: التمويل:

1) ضعف ميزانية التدريب يؤثر على كفاءة التدريب.
2) اختلاف مصادر التمويل للتدريب قد يؤدي إلى توجهات متباينة في الأهداف.

التنمية المهنية في المجالات الأخرى:

إذا كانت وزارة التربية والتعليم تتبنى التدريب لرفع كفاءة المعلم وإن كان طبقا لما سبق ذكره يفتقر إلى رؤية واضحة فإن اعتماد منظمات مجتمع الأعمال على التنمية المهنية شبه منعدم على الرغم من توافر بنية تحتية ومراكز تدريب كما تفتقر سياسات التدريب إن وجدت في بعض المنظمات إلى قياس احتياجات التدريب لتحرير المهارات المطلوبة للأداء الفعال للأعمال وقد تلجأ هذه المنظمات إلى شراء برامج جاهزة بغض النظر عن مدى ملائمتها لاحتياجات المنظمة.

لا توجد سياسات متابعة لقياس العلاقة بين التدريب ومتابعة عملية استخدام المهارات المكتسبة.

كما يُلاحظ أن ميزانية التدريب إن وجدت يتم إلغاؤها عن بوادر الأزمات الاقتصادية لهذه المنظمات.

رؤية مستقبلية في عملية التنمية المهنية والتعليم المستمر

وضع إستراتيجية قومية تمثل رؤية مستقبلية واضحة الأبعاد للتدريب وإعادة التأهيل تقوم على تفعيل قدرات وإمكانات الأفراد في إطار من التسامح في الفكر والسلوك والمواقف وتعميق الحوار بين الثقافات وترسيخ البعد الديمقراطي وأخذ الإبداع منهجا وأسلوبا للحياة وطريقة للتفكير.

ويمكن تحقيق هذه الرؤية عن طريق الآليات التالية:

1) بناء خريطة للاحتياجات التدريبية لفئات العاملين في التربية وتصميم البرامج التدريبية في ضوئها.
2) حسن توظيف الإمكانات البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا على القيام بعملية التدريب وتمويل كوادر تدريبية جديدة وهذا يتطلب عمل قاعدة بيانات عن المدرسين في المجالات والتخصصات المختلفة.
3) توفير أساليب التعليم الذاتي والتدريب.
4) تحديث برامج التدريب بما يتمشى مع التغير في أدوار المعلم وتطويرها وفقا لمتطلبات العصر والاحتياجات التدريبية من حيث أهداف البرامج التدريبية، واستراتيجية التدريب، ومعنيات التدريب وتحديثها وتطويرها، وأدوات تقويم البرامج وقياس العائد منها.
5) التجديد في المعارف والأدوار المنوطة بالمعلم.
6) الربط بين برامج التدريب المعدة من قبل المتخصصين وبين برامج إعداد المعلم.

7) التركيز على احتياجات المتدربين الفعلية.
8) العمل على تقويم برامج التدريب تقويما مستمرا وقياس العائد منها.
9) التركيز على احتياجات السوق: محليا وإقليميا وعالميا.
10) اتساع عمليات التدريب لتشمل مؤسسات غير حكومية إلى جانب المؤسسات الحكومية.
11) ربط مراكز التدريب بشبكة معلومات توضح أهداف وأبعاد وإستراتيجيات التدريب وإعادة التأهل.
12) تطوير لوائح التدريب بما يتماشى مع متغيرات العصر ومنطلقات التطوير والإصلاح بحيث يصبح اجتياز التدريب شرطاً من شروط التعيين أو الترقية.

محو الأمية وتعليم الكبار

محو الأمية وتعليم الكبار

بدأ مؤتمر الإصلاح العربي (مارس 2004) في التخطيط لعدد من الأنشطة التي جاءت تفصيلا في وثيقة الإسكندرية، وقد أكد المجتمعون في المؤتمر على أهمية الاهتمام بقضايا الإصلاح في مصر، ومن ثم سعى منتدى الإصلاح العربي الذي أنشئ في أعقاب مؤتمر الإصلاح على إقامة مؤتمر عن إصلاح التعليم في مصر ليناقش المؤتمرون سبع محاور تضم من بين ما تضمه قضايا الإصلاح في تعليم الكبار ومحو الأمية، ولقد عقدت ورشة عمل في يومي 29 ، 30 يوليو أعقبها اجتماعان لمقرري محاور المؤتمر الأول بالقاهرة في 13 أكتوبر 2004، تمت فيهما بلورة الصيغة النهائية لأوراق المؤتمر وموعده واقتراحات حول المشاركين فيه، والثاني في 22 ، 23 نوفمبر 2004 بمكتبة الإسكندرية.

أولا: فعالية جهود محو الأمية حاليا:

ليس من المنطقي الحديث عن هذه الظاهرة في غياب البيانات والإحصاءات المتوفرة، كما أنه من غير الموضوعي التركيز على تاريخ الظاهرة فحسب، لهذا كان لابد من توفير قاعدة بيانات صادقة حولها، إلا أن الجهود اللازمة لإصلاح الخلل القائم في أجهزة وجهود وأبحاث ودراسات محو الأمية، ينبغي أن تتم في إطار رؤية إصلاحية شاملة ركز عليها مؤتمر الإصلاح بالإسكندرية عام 2004.

ولابد من الاعتراف بوجود صيغة أفضل لإدارة الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، وتفعيل دور المحليات، وتكثيف مشاركة المجتمع المدني والكوادر التربوية المزودة ببرامج جديدة، وعدم النظر للعاملين في مشروعات محو الأمية بأنهم يعملون في إدارة أقل شأنا من غيرها، وتشجيع الأميين بشتى الوسائل الممكنة للانتظام في البرامج التي ينبغي أن تعد وفق ظروف كل فئة لمحو أميتهم، وتعميق الوعي الأسري بأهمية ذلك، والدفع بدور وزارة التربية والتعليم لمقاومة آفة التسرب من التعليم الابتدائي، وتوسع الجامعات والمؤسسات التربوية والبحثية في مشروعات محو الأمية، وزيادة المساحة الإعلامية في وسائط النشر والإعلام ودور العبادة للتأكيد على مدى المثالب المتعلقة باستمرار الأمية. إن هناك عشرات المقترحات الممكنة للإسهام في مكافحة محو الأمية، وإصلاح الخلل الواضح في إدارتها، وتشتت الجهود المعنية بها، ويمكن حصر بعضها في ضرورة الاقتناع بأن محو الأمية حق إنساني ومبدأ ديمقراطي، فقد تضمنت كافة المواثيق المتصلة بحقوق الإنسان، وكذا الدساتير والقوانين الدولية، حق الإنسان في أن يشارك في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي أو تقديم المعونة للآخرين أو الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلاده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منظمة أو حرة، وكذا حقه في أن يشارك في الحركة الثقافية لمجتمعه بحرية.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يقرر أن الجهل يعوق الإنسان عن تحقيق ذاته، يقر حق التعليم. وهنا تصبح عملية محو الأمية وتعليم الكبار الأبجدية والوظيفية والحضارية، تعبيرا عن حق إنساني وحاجة من حاجات الإنسان

الأساسية ورغبة في التعلم والتفتح الذاتي والاجتماعي، كما أنها أداة للتحرر من كافة صور السلب والقهر والتبعية والاغتراب.

كذلك، فإن محو الأمية مبدأ تنموي وعمل سياسي، إذ تشير الأمية في تحليلها النهائي إلى أمية مجتمع متخلف، ودالة لنمط حضاري، ومن شأن هذا الفهم أن يقودنا إلى التأكيد على أن جهود محو الأمية ليست مقصورة على المؤسسات التعليمية، بل إنها مسئولية مجتمعية تشارك فيها كافة التنظيمات الشعبية والتطوعية الرسمية بهدف القضاء على التخلف.

فمحو الأمية عمل سياسي غير محايد يستهدف إكساب الأفراد مهارات تحليلية ونقدية تسهم في زيادة الوعي بالواقع الاجتماعي وتناقضاته، وتكشف الظلم، وترد القهر والاغتراب، وتعوق كل ما لا يشترك الأفراد في اتخاذ إجراءاته، وبالتالي تعمل على إحداث إصلاح مجتمعي مقصود وفعال.

ومن هنا، فإن أهمية المشاركة الشعبية التطوعية، تتجاوز مجرد الممارسة السياسية المحددة، لتصبح في جوهرها عملية تربية وطنية لأفراد المجتمع، تتم بصورة حياتية يومية، تكفل تعميق ولاء الأفراد للمجتمع.

ثانيا: تطور ظاهرة محو الأمية والجهود المتعلقة بها:

1) تبلورت جهود بعد الثورة الوطنية عام 1919 عن اهتمام الحكومة وبعض مؤسسات المجتمع المدني بظاهرة محو الأمية، فانتشرت الفصول المسائية بالريف والحضر في إطار خطة وضعتها الحكومة للقضاء على محو الأمية خلال 25 سنة و لم تسفر إلا عن نتائج متواضعة.
2) صدر القانون رقم 110 لسنة 1944 ليكلف وزارة الشئون الاجتماعية بالقيام بجهودها في مجال محو الأمية، ثم استتبع ذلك نقل هذه المسئولية إلى وزارة التربية والتعليم، و لم تسفر الجهود في هذا الاتجاه عن محو أمية أكثر من 5% فقط من المستهدفين.
3) كثفت ثورة 1952 جهودها في اتجاه محو الأمية، فأنشأت مركز سرس الليان وافتتحت مراكز أخرى متفرقة ونشطت الدولة في توجيه مؤسساتها لتحقيق محو الأمية كهدف قومي.
4) عقد أول مؤتمر لمحو الأمية بمدينة الإسكندرية عام 1964، وظهرت مشروعات محو الأمية فيما عرف بمدارس الشعب والمشروع التجريبي لمحو الأمية بالإسكندرية ومشروعات محو الأمية بالإذاعة والتليفزيون. و لم تحقق كل هذه الجهود الهدف المنشود لما تعرضت له من سوء الانتظام وعدم الاستمرارية حتى بات إحساس العاملين بها بعدم جدية المشروع دافعا إلى التراخي والإهمال.
5) في الفترة ما بين عامي 1970 و1990، بذلت الدولة جهودا مكثفة وإجراءات أكثر فعالية في اتجاه محو الأمية وتشكلت هيئات تخطيطية وتنفيذية ودليل عمل حكومي لهذه الغاية، قامت المجالس القومية المتخصصة، القوات المسلحة، وزارة الداخلية وغيرها بجهود حثيثة في اتجاه محو الأمية، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية للدولة خلال هذين العقدين حالت دون استمرار هذه الجهود بالفعالية المطلوبة.

6) اعتبرت الفترة ما بين عامي 1990 و 2000 عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار بهدف تحقيق نتائج أفضل في مجال خطط الدولة الإنمائية، ترقية العمل والإنتاج، تقليص الفاقد بين الموارد، تنظيم الأسرة وخفض معدلات التزايد السكاني، وصدر القرار الجمهوري رقم 422 لسنة 1991 بتشكيل الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، ومع هذا لم تتحقق الأهداف المرجوة منه ربما لعدم تخصص القائمين عليه في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.

ثالثا: الإصلاح والتطوير المنشود:

إن انتشار الأمية بنسبة عالية له تأثير كبير على منظومة الإصلاح والتطوير فكلما زادت نسبة الأمية كثرت العقبات وزادت العراقيل التي تعترض مسيرة التطوير لهذه الأسباب أهمها:

1) عدم استناد الإصلاح والتطوير على النظريات التربوية الحديثة:

وهذه النظريات تنادي بضرورة تعاون المنـــزل مع المدرسة في تربية الطفل وتوجيهه وإرشاده إذ لم تعد هذه العملية مقصورة على المدرسة وحدها أو على المنـــزل وحده وإنما أصبحت تتطلب جهد المنـــزل مع المدرسة ومشاركته لها في تحمل هذا العبء، وحيث إن عملية التربية عملية واسعة متعددة الجوانب فهي تتطلب ممن يقوم بها سواء في المنـــزل أو في المدرسة ثقافة واسعة وخبرة طويلة وفكر مستنير واطلاع عميق بخصوص الطفل، فإذا كان والدا الطفل أميين فإن دورهما في التربية يصبح محدودا وفي أحيان كثيرة يسير عكس الاتجاه المطلوب لأنه يستخدم في تربية طفله الأسلوب الذي تربى به منذ عشرات السنين بصرف النظر عن الاختلاف في طبيعة الطفل وعصر اليوم، ومعنى ذلك أن التعاون المفروض أن يتم بين المنـــزل والمدرسة يصبح تعاونا صوريا فتعيش المدرسة في واد والمنـــزل في واد آخر وتكون النتيجة فشلا وقصورا في الدور الذي تقوم به المدرسة لأن التعاون بينهما بسبب أمية بعض الآباء لا يقدر له أن يرى النور، بل وقد تصل الحالة بأن يقوم بعض الآباء الأميين بسلوك وأفعال مناقضة تماما لما تقوم به المدرسة وبهذه الطريقة يعمل المنـــزل على هدم ما تبنيه المدرسة.

2) أمية الآباء لا تتيح لهم الفرصة لمساعدة أبنائهم في العملية التعليمية:

نتيجة للازدياد المطرد في عدد السكان وشدة الإقبال على التعليم بسبب إعلان مجانية التعليم ازدحمت الفصول بالتلاميذ حتى وصل عددهم في الفصل الواحد من 40 إلى 60 تلميذا. هذه الزيادة الكبيرة في عدد تلاميذ كل فصل أثقلت كاهل المعلم. وأصبحت تمثل عبئا كبيرا على أدائه واجباته مما جعله غير قادر على القيام بالتدريس الجيد وغير قادر على متابعة كل تلميذ لمعرفة جوانب القوة والضعف لديه وغير قادر على تحديد مستوى التلميذ تحديدا دقيقا بالنسبة لما يجب أن يكون عليه وبالنسبة لغيره من التلاميذ كل ذلك يستدعي مساهمة المنـــزل في هذا المجال سواء في طريق إرشاده في عملية الاستذكار أو عمل الواجبات أو مساعدته حيت يحتاج المساعدة، فإذا كان والدا التلميذ أميين فإنه يستحيل عليهما مساعدة الابن في المجالات السابق ذكرها وكلما زادت أمية الآباء كلما زاد عجزهم حتى عن فهم أحوال أبنائهم الدراسية لدرجة أن بعض الأبناء يستغلون جهل الآباء في الهروب من المدرسة وعدم متابعة الدراسة وعندما ترسل المدارس إخطارات

بتغيب التلاميذ فإن الآباء لا يفهمون ما تتضمنه هذه الإخطارات ويقوم التلاميذ بشرحها لهم بطريقة مضللة خادعة. نتيجة لذلك ينصرف بعض التلاميذ وهو في سن المراهقة فيفشلون في حياتهم الدراسية وينحرفون.

كما أن الأمية تجعل الآباء عاجزين عن المساهمة في حل مشاكل أبنائهم الدراسية مما يؤدي إلى الفشل الدراسي وارتفاع نسبته وهذا ما يتعارض ويتنافى مع أبسط أسس الإصلاح والتطوير.

3) انتشار بعض الاتجاهات والعقائد الخاطئة في المجتمع الذي تسوده الأمية:

إن المجتمع الذي تسوده الأمية تنتشر فيه بعض الاتجاهات الخطأ والعقائد غير السليمة مثل الاتجاه لعدم تعليم البنات لأن ذلك في اعتقادهم يتنافى مع القيم والأخلاق والدين وغالبا ما يتمسك الناس بمثل هذه العقائد والاتجاهات تمسكا شديدا يجعل فرصة نجاح الإصلاح والتطوير صعبة، فعندما يتمسك الناس بعدم تعليم الفتاة مثلا فماذا ينتج عن ذلك؟ هو أن يصبح نصف الأمة بلا ثقافة ولا تعليم، هو أن يتخبط نصف الأمة في ظلام الجهل الدامس وهذا شأن خطير لأن فتيات اليوم هن أمهات المستقبل، فكيف يتحملن إذن عبء تربية الأبناء وهن غير مسلحات بسلاح العلم والثقافة والتربية؟

فالتمسك بهذه الاتجاهات نتيجة انتشار الأمية يؤدي إلى مزيد من الأمية، والأمية تؤدي بدورها إلى مزيد من الجهل، والجهل يؤدي إلى مزيد من التخلف، وكل ذلك يعتبر سلاحا مدمرا ضد الإصلاح والتطوير وضد التقدم.

إن عملية الإصلاح والتطوير الناجحة يجب أن تسبقها حملة مكثفة لتخفيض نسبة الأمية ومحاولة القضاء عليها إذ كلما تمكنا من محاربة الأمية والتغلب عليها كانت فرص نجاح الإصلاح والتطوير أفضل وليس معنى ذلك أن نؤجل القيام بعملية الإصلاح والتطوير حتى يتم التخلص من الأمية وذلك لأن القضاء على الأمية قد يستغرق عشرات السنين ومن غير المعقول أن نوقف عملية الإصلاح والتطوير حتى نفرغ من مكافحة الأمية ولكن من الممكن أن تسير العمليات معا.

4)نقص الإحصائيات وعدم دقتها بما يحول دون مواجهة القضية:

يعتبر التخطيط أمرا بالغ الأهمية لأي مشروع من المشروعات سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي، وقد سبق أن تعرضنا كأساس من أسس تطوير المنهج ويعتمد التخطيط اعتمادا كليا على الإحصائيات وكلما كانت هذه الإحصائيات دقيقة ومتعددة ومتنوعة كلما ساعد ذلك على نجاح التخطيط ووقوفه على أرض صلبة.

وبدون إحصائيات دقيقة لا يمكن أن يكون هناك تخطيط علمي سليم يحقق الغرض المنشود بكفاءة وفعالية. ومعنى ذلك أن نقص الإحصائيات له تأثير سيئ وملموس على نوعية التخطيط وعلى قدرته على بلوغ الأهداف.

ورغم الجهود المبذولة في اتجاه الحد من الظاهرة، إلا أنها لم تعط العائد المرجو منها

لأسباب في مقدمتها:

- ضعف مصادر التمويل وضعف مشاركات المجتمع المدني.
- قلة وضعف تجهيزات مراكز محو الأمية وبعثرتها وتباعدها جغرافيا.
- غياب الفلسفة والاستراتيجيات والخطط الواقعية المرتبطة بها.

- ضعف التشريعات والقوانين وعدم تطورها أو تطبيقها بالشكل المناسب.
- عدم وجود رقابة أو متابعة جادة لجهاز محو الأمية وغياب المتخصصين.
- عدم وجود متابعة لخريجي مراكز محو الأمية مما يؤدي لارتدادهم إلى الأمية فيما اصطلح عليه بظاهرة التبخر العلمي.
- ضعف الكوادر التدريسية القائمة على هذه البرامج وعدم وجود تدريب مناسب لهم.

رابعا: آليات الإصلاح في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

- الاتفاق على وضع رؤية إستراتيجية للقيادات مشتقة من سياسة تعليم عليا توجه جهود محو الأمية وتعليم الكبار، بحيث يمكن ترجمتها إلى خطط قابلة للتطبيق، وبرامج تفصل جميع جوانب الظاهرة.
- ربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات.
- التنسيق بين كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمحو الأمية على نحو يكفل التعاون المستمر بينهما لتحقيق أهدافها.
- تأسيس قاعدة معلومات حديثة تساعد في التخطيط الاستراتيجي لجهود محو الأمية ووضع الضوابط الكفيلة بمتابعة تنفيذها.
- تشجيع مساهمات القطاعات المجتمعية غير الحكومية في مجال محو الأمية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بمزاولة المهنة وغيرها من التشريعات التي تساعد في الحد من الظاهرة.
- تطوير المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية بما يتلاءم مع الظروف الراهنة والاحتياجات الحياتية للأميين.
- تطبيق معايير الجودة على مؤسسات ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار على نحو يسهم في تقييم أدائها.
- السعي نحو دعم مصادر تمويل برامج محو الأمية من خلال فرض ضرائب ورسوم على بعض الأنشطة الترفيهية والرياضية وتفعيل الصناديق الخاصة بالأمية لدى المحليات.
- تفعيل التشريعات المتعلقة بإلزام ولي الأمر لإلحاق الأبناء بالتعليم النظامي وتشديدها للحد من تزايد حجم الظاهرة.
- استحداث شعب جديدة بكليات إعداد المعلم خاصة بإعداد معلم محو الأمية.
- توفير برامج تدريب متنوعة ومستمرة للعاملين على كافة المستويات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تحت إشراف هيئات متخصصة.
- استحداث أساليب غير نمطية للشراكة بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات المشرفة على برامج محو الأمية والخبراء المعنيين لتفعيل جهود محو الأمية.

إننا في حاجة إلى رؤية أكثر تجمعا وجدية من أجل تحقيق عدد من عناصر النجاح لمقاومة الأمية ومحوها، وينبغي أن نمتلك الوسائل المناسبة من أجل تحقيق هذه الغاية وذك بتدعيم تمويل برامج محو الأمية للكبار، والتخطيط لعملية محو أمية الكبار، وإعداد وتدريب معلم محو الأمية وتعليم الكبار، ودعم الجهود الأهلية والتعاون المشترك بينها في سبيل محو الأمية وتعليم الكبار، وتطوير التشريعات بظاهرة الأمية، وبحث مظاهر الهدر في الموارد المالية والبشرية الخاصة بجهود محو الأمية، وتفعيل الحملات الإعلامية للمساهمة في جهود مكافحة الأمية، ودراسة وتقييم كافة التجارب غير النمطية والتي تتبع حاليا للحد من هذه الظاهرة مثل: "المدارس الصديقة للفتيات" مدارس الفصل الواحد وغيرها من الجهود.

هوية التعليم في مصر

هوية التعليم في مصر

تعتمد فلسفة التعليم في أي مجتمع على إبراز هويته الوطنية وتمثيل العناصر الأساسية في ثقافته وتحديثها لكي تتسق مع منظومة الفكر العلمي وتحقق دورها في تكوين الشخصية، على اعتبار أن هذا الهدف الأخير أخطر ما يمكن تصوره في بناء أية أمة، ومن هنا كان لابد من الحرص الشديد على ألا تترك عملية التربية والتكوين للصدفة والتلقائية بغير تخطيط منهجي مدروس.

ونظرا لتراكب الفترات التاريخية في التعليم المصري وتراكم التجارب المتصلة به منذ فجر النهضة حتى اليوم فإن هناك عددا من السمات البارزة في نظمنا التعليمية المتجاورة أصبحت تشكل عائقا في سبيل تجانسه واتساقه واكتساب هوية متماسكة مستمدة من هوية الوطن ومعبرة عن جوهر ثقافته، الأمر الذي ترتب عليه تباعد هذه النظم التعليمية المتعددة وتباين مخرجاتها بشكل يهدد وحدة شخصية الأمة ويعوق تناغمها الفكري والوجداني في المراحل المختلفة، بحيث أصبح لدينا أنواع متخالفة في أنماطها وفلسفتها من التعليم هي:

أ- التعليم المدني العام في المدارس والجامعات الحكومية والتعليم الفني في بعض المراحل.

ب- التعليم الديني في المعاهد الأزهرية والكليات الأزهرية والمؤسسات الدينية الأخرى.

جـ- التعليم الأجنبي وما يقترب من مستواه في المناهج والتوجهات الخاصة.

ومن الملاحظ أن هذا التخالف قد تفاقم في المرحلة الأخيرة ليشمل مراحل التعليم كلها من الحضانة إلى الدراسات العليا مكرسا تباعد عقليات الخريجين وتحصيلهم المعرفي وتوجههم في الحياة العملية، بما انتهى إلى حرمان بعضهم من أبسط مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الأساس الإنساني لدراسة اللغة القومية والتاريخ الوطني من ناحية وحرمان بعضهم الآخر من فرص التزود بالمعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية المعاصرة من ناحية أخرى.

وقد ترتب على ذلك استفحال ظاهرة الازدواجية في التعليم المصري على محورين:

- ازدواج التعليم الديني والمدني.
- ازدواج التعليم الوطني والأجنبي.

ففيما يتصل بالظاهرة الأولى شهدت المؤسسات التعليمية الدينية منذ نهاية القرن التاسع عشر تحولات هامة ابتداء من حركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد عبده والجهود التي بذلها الشيخان محمد مصطفى المراغي ومحمد الأحمدي الظواهري لتحديث المناهج في الأزهر وتوجت بقوانين التطوير التي تمت في بداية عقد الستينيات وفتحت آفاقا جديدة في سبيل تذويب بعض الفوارق وفتح قنوات التواصل بين هذين النمطين من التعليم، ولكن ظروفا مجتمعية قاهرة ساعدت في العقود الأخيرة على الزيادة العشوائية في عدد المعاهد الأزهرية دون تخطيط تربوي حتى وصلت إلى عدة آلاف زادت من تكريس الفجوة بين هذين النمطين من التعليم في مراحل ما قبل التخصصي. وفي مقابل ذلك تم تفريغ التعليم المدني تدريجيا

من اهتمامه بالثقافة العربية الإسلامية وتهميش أوضاع اللغة العربية والدين إلى حد كبير فأصبحنا حيال لونين متباعدين من التربية يتهددان وحدة الشخصية الوطنية.

أما فيما يتعلق بالازدواجية الثانية بين التعليم الوطني والأجنبي والخاص فقد تفاقمت أيضا النواة الأولى لمدارس الإرساليات الأجنبية التي نجحت الدولة في منتصف القرن الماضي في تعريبها لكنها عادت إلى التكاثر والانتشار في العقود الأخيرة وأصبحت تشمل المراحل التعليمية كلها متمثلة في المدارس الخاصة باللغات الأجنبية حتى الجامعات التي تنتمي صراحة لمختلف الثقافات الغربية من إنجليزية وأمريكية وفرنسية وألمانية وإيطالية إلى غير ذلك من المؤسسات وانتشرت آلاف المدارس الخاصة باللغات الأجنبية وأصبحت تتفاخر بأن التعليم بها يتجاهل اللغة القومية تماما، بل عمدت بعض الجامعات الحكومية إلى إنشاء أقسام للتعليم بها بلغات أجنبية اعترافا منها بأهميتها وأولويتها في سوق العمل والتفافا على شعار مجانية التعليم في جميع مراحله وقد ترتب على ذلك تهميش اللغة العربية في كل هذه المؤسسات وضعف خريجيها في انتمائهم الوطني والثقافي.

فإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة التعليم الفني الذي لم يحقق أهدافه في منظومة التعليم المصرية مقارنا بنظائره في المجتمعات المتقدمة نتيجة للنظرة المجتمعية الدونية إليه والخلل الذي أصاب منظومة القيم الوطنية واعتبار التعليم الجامعي هو الحد الأدنى للطموح الثقافي لدى كثير من الفئات وجسر العبور إلى الوظائف بغض النظر عن إنتاجيتها أدركنا أن الموقف يتطلب إصلاحا هيكليا يتمثل في الخطوات التالية:

1- توحيد التعليم الأساسي فيما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والإعدادية، بما يضمن بناء شخصية المتعلم بتزويده بالمبادئ الضرورية في العلوم والمعارف، وإكسابه المهارات اللغوية القومية والأجنبية، والقدرات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة لاكتشاف ميوله اللاحقة وتفجير طاقاته الإبداعية دون الاعتماد على الحفظ والتلقين، مع مراعاة التدرج في تحقيق هذا التوحيد تفاديا لما يمكن أن يترتب عليه من صدمة مجتمعية نظرا لقدم المؤسسة الدينية التي ترعاه وهي الأزهر الشريف، وذلك عن طريق التقارب المنهجي بجرعات متتالية تزيد من حجم الدراسات اللغوية والدينية في المدارس المدنية وتفعيل دراسة اللغات الأجنبية والمواد المدنية في التعليم الديني، ثم إنشاء مدارس مشتركة يمكن مواصلة التعليمين الديني والمدني بعدها على السواء. مع إدماج المدارس الأجنبية والخاصة في هذا النسق عن طريق مراجعة مناهجها والرقابة التربوية على مراعاتها للعناصر الأساسية في تكوين الشخصية الوطنية طبقا لما تتخذه الدول التي تعتز بثقافتها في هذا الصدد، مما يتطلب رفع مستوى المؤسسات المصرية وكفاءتها في التنافس. كما يقتضي هذا التوحيد إخضاع معايير اختيار المعلمين والمباني التعليمية إلى جانب المناهج للشروط التربوية الضرورية المشتركة تمهيدا لهذا التوحيد على المدى المتوسط.

2- تخصيص بعض المناهج الثانوية للتعليم الديني في المدارس المدنية إلى جانب المدارس الفنية من صناعية وزراعية وتجارية للبدء في تعميق المحتوى المعرفي لهذا التخصص حتى يمكن لهذه الدراسات الدينية أن تغذي الكليات الجامعية الأزهرية بالطلاب المؤهلين لهذا النوع من التعليم، على أن يكون ذلك في صيغة "شعبة" داخل المدرسة

الثانوية العامة، مثلها مثل شعب الرياضيات والآداب والعلوم، على أن يتم ذلك أيضا بشكل تدريجي عقب تحديث المناهج في التعليم العام وتطبيق نظام المقررات وتحسين مستوى الأداء برفع مرتبات المدرسين وتحديث الأجهزة التعليمية بما يمثل نقلة نوعية للتعليم الأزهري يرحب بها العاملون فيه لما يتضمنه من مكاسب مهنية ومميزات مادية تجعلهم يدركون تقدير المجتمع لهم وحرصه على رعايتهم، ومن الممكن أن يكون هذا الاندماج اختياريا في مراحله الأولى قاصرا على المعاهد والمدارس النموذجية، فإذا نجحت التجربة واقتنع بها المجتمع أمكن تطبيقها على جميع المدارس والمعاهد.

3- ولابد أن يتواكب ذلك مع نهضة حقيقية في تعليم اللغة العربية بشكل مكثف يجعلها مكوّنا أساسيا في البناء المعرفي للشخصية المصرية في جميع المستويات والمراحل التعليمية، بحيث لا تعامل باعتبارها مادة هامشية، بل تدخل بفروعها المختلفة ومهاراتها المتعددة في الكتابة والقراءة والأدب، في صلب البرامج التعليمية مهما كانت التخصصات المتفرعة حتى تتكون لدى التلميذ الكفاءة اللغوية في لغته القومية مما يجعل من السهل عليه امتلاك هذه الكفاءة ذاتها في اللغات الأجنبية طبقا للمنظور العلمي الذي يقضي بوحدتها بين كل اللغات، وقد يتطلب ذلك توجيه العناية نحو طرائق البحث والتدريس للغة العربية وتطويعها للبرمجيات الرقمية الجديدة ورد الاعتبار لها في المؤسسات العلمية والعملية وذلك عن طريق إدخالها ضمن المتطلبات الجامعية العامة المؤهلة لكل الكليات العلمية والنظرية على السواء.

ولأن اللغة العربية تمثل القوام الأساسي للثقافة القومية فمن الضروري إعادة هيكلة البرامج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة للتركيز على البعد الحضاري في التاريخ المصري في مراحله المختلفة من الفرعونية إلى القبطية والإسلامية عن طريق دراسة الفنون والآداب القديمة والحديثة باللغة العربية واختيار نصوص من القرآن الكريم والشعر العربي في جميع العصور تكشف عن هذه الأبعاد الحضارية للثقافة في مصر مع التوسع في دراسة الآداب العربية المعاصرة بفنونها الشعرية والمسرحية والروائية واعتبارها مواد موازية للدراسات اللغوية البحتة بما تكسبه للمتعلم من مهارات في التحرير والفهم والتعبير.

4- ويقترح جدولة هذه الخطوات الإصلاحية بعد إخضاعها للنقد والتمحيص في جدول زمني يراعي أهمية الوصول إلى النموذج المطلوب لهوية التعليم في مصر وتجاوز العيوب الهيكلية فيه بطريقة تدريجية، لأنه قد تشكل عبر مئات السنين واكتسب باعتباره أمرا واقعيا نوعا من الشرعية التي قد تصل في بعض الأحيان لدرجة القداسة في التعليم الديني والحق المكتسب في التعليم الأجنبي، مما يقتضي مراعاة الرأي العام وتوجهات المجتمع وتكريس الجهود للوصول إلى تلك الأرضية المشتركة الضرورية لبناء الإنسان المصري والشخصية الوطنية الموصولة بتراثها المعرفي والمتفاعلة مع مقتضيات التطور العلمي والتكنولوجي للمجتمعات المتقدمة.

دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي

دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي

تلعب المكتبات دورا هاما في التعليم بجميع مراحله، وقد سميت المكتبات على مر العصور بالجامعات المفتوحة، فهي تتيح لجميع أفراد المجتمع في جميع المراحل التعليمية وفي غير مراحل التعليم الوصول إلى المعلومات في كافة صورها وأشكالها ومن أبسطها إلى أكثرها تعقيدا، كما تدربهم على أساليب البحث وطرق استرجاع المعلومات.

وبذلك يمكن أن يتحقق عن طريق المكتبات وخدماتها وأنشطتها المتنوعة الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية، وذلك من خلال تأكيد وجودها داخل المجتمع والمؤسسات التعليمية باعتبارها أداة حيوية في العملية التعليمية والتربوية لا يمكن الاستغناء عنها، كما أنها تؤدي وظائف تثقيفية بالإضافة إلى ما يمكن أن تقوم به في مجال البحث العلمي.

إن الهدف الأساسي من توفير الخدمات المكتبية المناسبة والكافية في المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية هو مساندة الأوضاع التعليمية والتربوية في تحقيق رسالتها، على اعتبار أن الهدف من التعليم يرتبط بإعداد الفرد إعدادا سليما يمكنه من مقابلة تحديات عصره ومتطلباته، خاصة في عصر المعرفة، ولذلك تعد المكتبة جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية والبحثية والتدريبية.

ويتلخص الدور التربوي والتعليمي للمكتبات في توفير مصادر المعرفة وتدعيم المناهج الدراسية وتوفير المعلومات وتدعيم الأنشطة البحثية وتنمية عادة القراءة والاطلاع وتنمية وتدعيم المهارات والقدرات التي تساعد على سرعة التعلم.

ليس هناك من يدرك أهمية المكتبات وأهمية الدور الذي تقوم به مثل الشعوب والمجتمعات التي تحيا حياة قوامها العلم إذ تتصل حياتها الثقافية والعلمية اتصالا وثيقا بالمكتبة والكتب. ولكن بالرغم من الاعتراف بأهمية المكتبات في نشر الثقافة والمعرفة – كما هو الحال في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من ذلك فإن أوضاع المكتبات في البلاد النامية ومنها مصر وحتى الآن لا تساعد بأي شكل من الأشكال على تحقيق الأهداف السابقة الإشارة إليها ولذلك يجب ضرورة إعادة النظر فيها بوصفها جهازا من أهم الأجهزة الثقافية تأثيرا في حياة الفرد والمجتمع. ولما لها من دور رائد في الإسهام في تحقيق التطوير في جميع مراحل التعليم من خلال ما تحتويه من أنشطة متنوعة يمكن من خلالها تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية للتعليم العصري.

وتتميز المكتبة المدرسية عن بقية أنواع المكتبات الأخرى بعدد من المميزات المهمة في المراحل الدراسية الأولى حيث إن المواد التي تحتويها هي أول ما يقابل القارئ في حياته من خلال الكتب، وأنه بناء على هذه الخبرة تتوقف علاقة الإنسان مع القراءة والكتب وكذلك ما يمكن أن يكتسبه من مهارات في التعامل مع مصادر المعرفة والمعلومات الأخرى والتي تساعد كثيرا في تحقيق مختلف الأغراض التعليمية والبحثية في مختلف مراحل التعليم خاصة مع وجود الأساتذة الذين يقومون بمهمة الإرشاد والتوجيه.

وتتمثل أهمية المكتبة المدرسية أيضا في أنها تعتبر وسيلة من الوسائل المساعدة في النظام التعليمي للتغلب على كثير من المشكلات التعليمية والتربوية التي تحدث كنتيجة لعدد من المتغيرات الكثيرة والمتلاحقة على المستويين العالمي والمحلي.

وتساهم المكتبات في التعليم ما قبل المدرسي بتزويد المتعلم بقدر كبير من المهارات والخبرات التي تساعد على تشكيل شخصيته وفي بعض الأحيان بالنسبة لأنماط السلوك، وتكوين العادات الاجتماعية والتعليمية المرغوبة وخاصة في هذه المرحلة العمرية الهامة والفريدة في وظيفتها وأهدافها، وخاصة أن الأطفال يكونون في أول عهدهم بالدراسة، وتعلم المهارات الأساسية في القراءة والتعامل مع الحروف والأرقام، وتهيئة استعدادهم للتعمق والتوسع في التعلم والتمكن من هذه المهارات.

وفي مرحلة المدرسة الابتدائية وما تحتويه من مناهج تساعد المكتبات كثيرا في تدعيم المناهج وخاصة في مجال مواكبة التقدم المعرفي والتكنولوجي الذي أصبح سمة من سمات العالم المعاصر، حيث إن المناهج وحدها لا تستطيع تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرغوبة، وخاصة أن طفل المدرسة الابتدائية يلتحق بها في سنوات عمره المبكرة، وعليه أن يكتسب الكثير من الاتجاهات والقيم والخبرات فضلا عن تعلم المناهج الدراسية والتعامل مع الأرقام. ولذلك فإن تدعيم دور المكتبة في هذه المرحلة يساعد كثيرا في تأسيس المعرفة وعدم تسرب التلاميذ من الدراسة بل وأيضا في الاحتفاظ بالمهارات الأساسية بعد التخرج من هذه المرحلة.

وفي مرحلة التعليم الثانوي تلعب المكتبات دورا هاما في إعداد الطالب للحياة جنبا إلى جنب لإعداده للاستمرار في التعليم الجامعي والعالي حيث يختلف دور المكتبة في هذه المرحلة عن غيرها من المراحل التعليمية الأخرى والتي تتفق فيها مع مراحل النمو التي يعبر الإنسان فيها من الطفولة إلى المراهقة المبكرة وحتى يصل إلى سن مرحلة التعليم الثانوي والتي تتطلب إعدادا خاصا لاكتشاف القدرات والتوجهات تمهيدا لاختيار المهنة أو المهن التي سيواصل فيها الطلاب دراستهم أو للالتحاق بسوق العمل.

وتلعب المكتبات على مستوى الجامعة دورا محوريا في النهوض بالتعليم والبحث العلمي، حيث تشارك هذه المكتبات بفاعلية في صلب العملية التعليمية وتمثل عصبا رئيسيا في المنظومة الأكاديمية ككل، وذلك ككيان تابع للأكاديمية أو الجامعة وخادم لأهدافها وداعم لسياستها التعليمية، وفي الوقت ذاته ككيان له ذاتيته وتفرده واستقلاليته كشريك فعال للمكتبات الوطنية في منظومة أكبر تتعدى الدور المؤسسي إلى الإطار القومي.

ورغم تنوع وثراء وعمق الدور الذي يجب أن تلعبه المكتبة في قلب الجامعة فقد بدأ الاتجاه إلى دور أكبر لها وأكثر تغلغلا في العملية التعليمية، حيث بات المكتبيون في الدول المتقدمة ينازعون الأساتذة الجامعيين في التدريس والتلقين وإعداد المناهج والمواد الدراسية.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة كبيرة في أساليب التعليم انعكست في سهولة ومرونة نقل المعلومات، وتمركز العملية التعليمية حول الطالب المتلقي وليس كما في السابق حول المعلم student centered learning، والتعلم المعتمد على طرح المشكلات problem base learning، والذي يساعد في تحقيق تطوير المناهج التعليمية والتربوية، وفي هذا المجال يقوم المكتبيون بشراكات مع المعلمين كما أن لهم دورا في صياغة مستقبل التعليم والبحث

العلمي، وذلك إلى جانب علمهم على ضمان حرية تدفق المعلومات وتداول الأفكار، وكذلك التعامل مع البيئة المعلوماتية المتشابكة للقرن الحادي والعشرين.

وبذلك يأتي دور المكتبة لتفادي فشل برامج التعليم في التخطيط لتجربة تربوية وتعليمية جديدة قادرة على مواجهة الكثافة المعلوماتية في العصر الذي نعيش فيه. وبصفة خاصة بالنسبة للثورة الحادثة في الدول المتقدمة الآن في المناهج الدراسية والعملية التعليمية وأنها لم تعد حكرا على الأكاديميين فقط، وبحيث أصبح التعليم محصلة جهود متضافرة ومتناثرة لفريق عمل كبير يشارك فيه المكتبيون بدور متميز. وقد أدى التعليم الإلكتروني وتطوره السريع في السنوات الأخيرة، إلى إحداث طفرات في العملية التعليمية، حيث تتم العملية التعليمية كلها أو الجزء الأكبر منها في بيئة إلكترونية بحتة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات، وحلت معامل الكمبيوتر محل قاعات الدرس والمحاضرات، كما حلت أجهزة الحاسب والوسائط السمعية والبصرية وشبكة المعلومات محل الوسائط التقليدية.

المشاكل التي تواجهها المكتبات في مصر:

تتلخص مشاكل المكتبات في مصر على اختلاف أنواعها العامة والبحثية والمدرسية والجامعية والمتخصصة في أنها تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بدورها في العملية التعليمية، فهي تعاني من عدم التطوير في الخدمات المقدمة للمستفيدين وتفتقر إلى البنية التحتية من تكنولوجيا معلومات وشبكات وأجهزة حاسب، وتعاني من مشاكل تتعلق باقتناء الكتب والمصادر، سواء من حيث اختيار هذه المصادر وتكوين المجموعات، أو من حيث طرق وأساليب الاقتناء ذاتها، كما تعاني المكتبات من إهمال المسئولين لها وعدم اهتمامهم بتطويرها شأنها شأن المكتبات في جميع أنحاء العالم حيث تعاني المكتبات في مصر من عدم توفير التمويل اللازم، مما يشكل لها مشاكل كبرى في الاقتناء وتطوير الخدمات، وتتعاظم مشكلة التمويل بالحاجة الشديدة للعملة الصعبة في الدول النامية ومنها مصر واحتكار السوق المحلية بواسطة وكلاء الناشرين العالميين كما تعاني من إدارتها بواسطة عاملين غير مدربين وغير مواكبين للتطورات الحادثة في المكتبات والمعلومات على مستوى العالم.

دور المكتبات في إصلاح التعليم والبحث العلمي:

وحتى يمكن أن تساهم المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي لابد أن يتم إنشاء وتأسيس المكتبات في إطار خطة قومية تدرس الاحتياجات المختلفة للمعلومات ونوعيات المستفيدين الافتراضيين على المستوى القومي، وعلى المستوى المحلي لكل محافظة من محافظات مصر بحيث تحدد الخطة بكل دقة نوعيات المكتبة المراد إنشاؤها (عامة، بحثية، متخصصة، مدرسية ...) وأماكن توزيعها الجغرافية. وذلك بالإضافة إلى ضرورة التعاون بين المكتبات للتنسيق فيما بينها في تكوين مجموعاتها، بحيث ترسم كل مكتبة سياسة اقتنائها بالتكامل مع المكتبات الأخرى. مع التركيز على إنشاء المكتبات المتخصصة، والتي يقع عليها عبء واقتناء النتاج العلمي والفكري في تخصصٍ ما، أيًّا كان الوسيط أو شكل الإتاحة، وكذلك، العمل على إنشاء فهرس/ فهارس موحدة تخفف عبء الفهرسة عن المكتبات، وتتيح تعرف المستخدمين في

المكتبات المختلفة على مقتنيات المكتبات الأخرى مما يسهل الحصول عليها حال الحاجة إليها. بالإضافة إلى تشجيع خدمات التبادل والإعارة بين المكتبات وتوفير متطلباتها الأساسية من فهرس موحد وربط شبكي، ووسائل نقل واتصال بين المكتبات وبعضها. ويوصى في هذا الشأن بالعمل على تخفيض تكاليف عملية الإعارة بين المكتبات عن طريق إبرام اتفاقيات مع مكاتب البريد للاضطلاع بعملية تبادل الوثائق بتكلفة منخفضة، واستبدال النظام المالي بنظام الإيصالات التي تغطي تكلفة عملية التبادل بدون تداول النقد على غرار IFLA Voucher Scheme ، وأن تولي عناية خاصة لإكساب المكتبيين المهارات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، كالحاسبات والإنترنت والبريد الإلكتروني وغيرها وكذلك إعداد المكتبيين لاستخدام أساليب استرجاع المعلومات من مصادر المعلومات المختلفة وخاصة الإلكترونية، مثل الإنترنت، وقواعد البيانات والموارد الإلكترونية والوسائط المتعددة Multimedia وتعريف المكتبيين بأهم مصادر المعلومات المتاحة مجانا على شبكة الإنترنت، وتدريبهم على كيفية العثور عليها وطرق ومعايير تقييمها .Criteria of selection if free internet resources

استراتيجيات جديدة لمواجهة مشاكل قديمة:

كما سبقت الإشارة إليه فإن المكتبات في مصر تعاني شأنها شأن كل دول العالم من مشاكل في التمويل وخفض الميزانية، مع استمرار ارتفاع أسعار الكتب والزيادة السنوية الكبيرة في أسعار الدوريات وقواعد البيانات اللتين تمثلان عصبي البحث العلمي كما تعاني أيضا من تعنت الناشرين الإلكترونيين وفرضهم شروطا مجحفة في اتفاقيات ترخيص المصادر الإلكترونية، مما يخل بالحقوق المشروعة للاطلاع وتداول المعلومات، والتي يمكن التغلب عليها من خلال استراتيجيات فعالة تنبني على التكتل والشراكات التي تجعلها تتحد لتصبح كيانا واحدا في مواجهة تلك التحديات، ومن ضمن هذه الاستراتيجيات ضرورة التنسيق لاقتناء المصادر والكتب بهدف تفادي تكرار المجموعات وإهدار الميزانية في اقتناء نفس المصادر بدلا من التنوع في المجموعات، ويتم ذلك بأن تحاول المكتبات التابعة لمنطقة جغرافية واحدة أو لجامعة واحدة أن تنسق فيما بينها في شراء الكتب والمصادر والاشتراك في الدوريات العلمية، بحيث لا تكرر نفس المجموعات، وتلجأ إلى الإعارة بين مكتبات المنطقة أو الجامعة الواحدة لتلبية حاجة المستفيدين على مستوى الجامعة أو المنطقة الجغرافية، وبذلك تتسع قاعدة الاقتناء مع ترشيد الإنفاق، ويبقى الباحث والدراس هو المستفيد الأول من هذا التنوع وهذه المشاركة. وكذلك اتباع سياسة الاقتناء الجماعي عن طريق تكوين التكتلات والتجمعات consortia بهدف تكوين جبهة في مواجهة الناشرين ترغمهم على خفض أسعارهم والتنازل عن شروطهم التعسفية وقبول التفاوض بشأن اتفاقيات الترخيص بحيث لا يتم التفريط في حقوق المكتبة ومستفيديها. وتؤكد خبرات كثيرة من مختلف أنحاء العالم أن هذا الأسلوب قد نجح في فرض نفسه على سوق النشر العالمي، بحيث أصبح الناشرون يحسبون له حسابا كبيرا ويتنافسون لإرضائه بخفض الأسعار وبتجويد الإنتاج والتفنن في تكوين المجموعات التي تحتوي على أهم العناوين ومصادر المعلومات.

ومن أجل تعظيم الفائدة من مصادر المعلومات المختلفة وبتسخير تكنولوجيا المعلومات، يجب أن تقوم المكتبات بالتفكير في حلول شتى تجعل هذه المصادر متاحة لجميع مستخدمي هذه المكتبات عن طريق الاتصال الشبكي وإتاحة هذه المصادر إلى جميع أعضاء التكتل أو التجمع الواحد عن طريق بناء شبكات خاصة special networks أو شبكات داخلية Intranet أو شبكات بينية Extranet تستخدم بروتوكولات اتصال شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا الشبكة العنكبوتية world wide web لبناء بوابات Portals جامعة لكل مصادر المعلومات الإلكترونية سواء البيبلوجرافية أو النصوص الكاملة، كما تقوم بتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية.

ولتحقيق دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي فإنه يجب على المؤسسات التعليمية أن تخصص الموارد الكاملة في ميزانيتها للمكتبات وأن تشجع رجال الأعمال والشركات الكبرى على التبرع للمكتبات بتبني مشروعات مثل مشروعات المكتبات الرقمية وفي تمويل اقتناء الكتب والمصادر والقيام بتدريب الكوادر في المكتبات على إعداد مقترحات لتمويل مشروعات بهدف تطوير خدمات المكتبات أو اقتناء المجموعاتproposal for fund raising.

إن دور ومساهمة المكتبات في التعليم والبحث العلمي يعتبر أمرا ضروريا وأساسيا ولذلك يجب أن تأخذ المكتبات في كل أهدافها وبرامجها الدور الذي يمكن أن تؤديه في مساعدة برامج التعليم والبحث العلمي في الوصول إلى أهدافها كما يمكن في مجال الخدمات المكتبية الاستعانة بالمتطوعين بعد تدريبهم للعمل في مجال المكتبات إلى جانب العاملين الأصليين في المكتبات وأن تقيم المكتبات شراكات حقيقية مع كل مؤسسات المجتمع وبصفة خاصة مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق إدراج المكتبات ووظيفتها كما سبقت مناقشتها في خريطة وظائف التعليم والبحث العلمي.